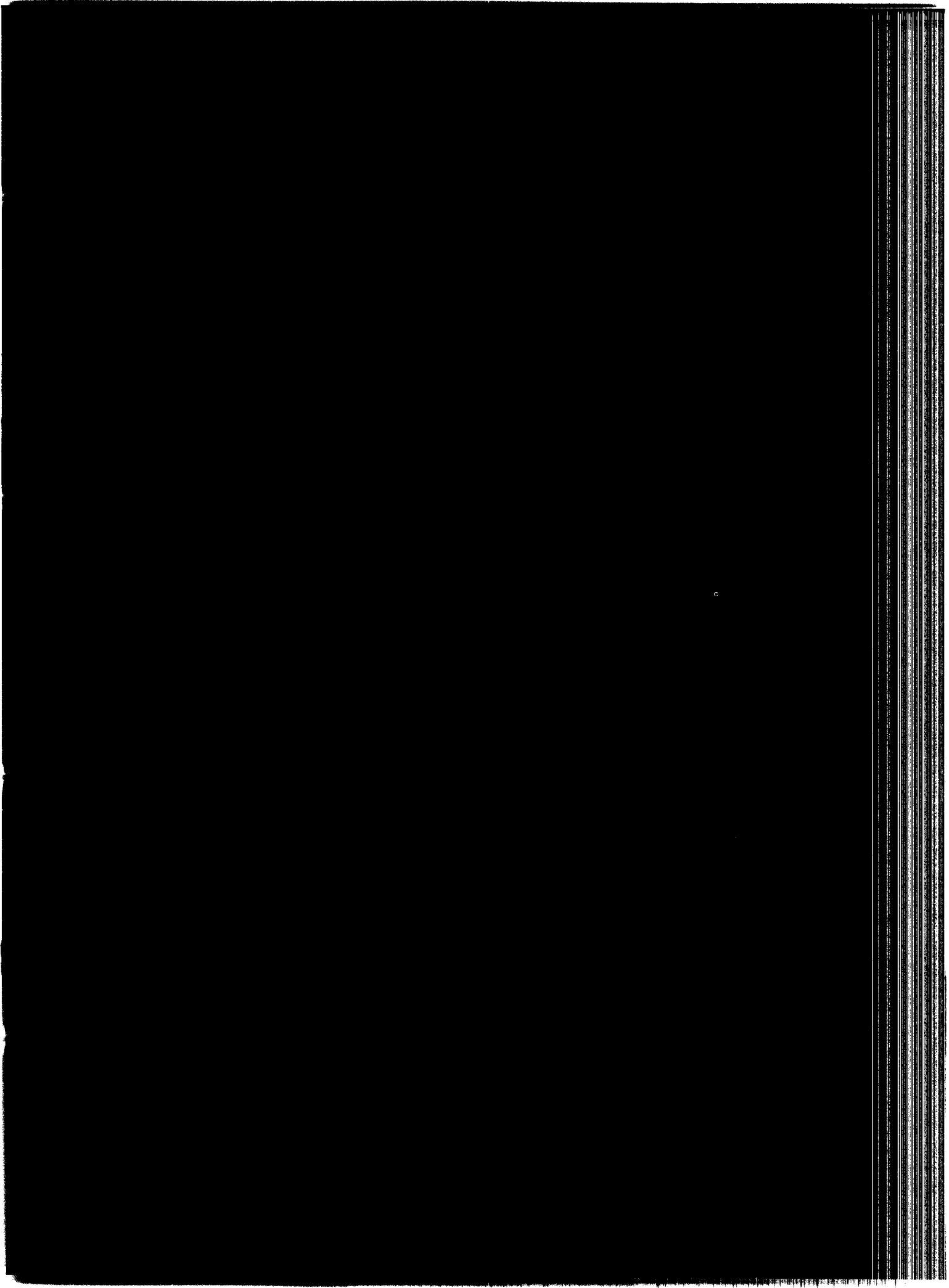


محمد المصباح

مكتبة

الاسلامية





ويقال له السجستاني والسجزي وهي نسبة على غير القياس قال فيها المنذري : وهو من عجيب التغيير في النسب (١) .

وقيل : السجزي نسبة إلى سجز وهي سجستان(٢) .



نشأة

أبو داود سنة ٢٠٢ هـ كما ذكرنا وتلقى العلم على علماء بلده ، ثم ارتحل وطوّف بالبلاد في طلب العلم وتحصيل الرواية ، فزار العراق والجزيرة والشام ومصر وكتب عن علماء هذه البلاد جميعاً . قال الخطيب : (وكتب عن العراقيين والخراسانيين والشاميين والمصريين والجزيريين) (٣) . وليس من شك في أنّ هذه الرحلات قد وسعت من افقه وأطلعته على ألوان الثقافة في عصره في كل أنحاء العالم الإسلامي .

والبلاد التي سكنها كثيرة نذكر منها ما وصل إليه علمنا وهي :

سجستان التي كانت بلده والتي نسب إليها، وخراسان، والري (٤) وهراة (٥) والكوفة التي دخلها سنة ٢٢١ كما ذكر الخطيب (٦)، وبغداد التي قدم إليها مرات ، وآخر مرة زارها كانت سنة ٢٧١ هـ ، وطرسوس التي أقام بها عشرين سنة (٧) ودمشق التي سمع الحديث فيها كما يذكر ابن عساكر (٨)، ومصر أيضاً ، والبصرة التي انتقل إليها بطلب من الأمير أبي أحمد الموفق (٩) الذي جاء إلى منزله في بغداد واستأذن عليه ورجاه أن يتخذ البصرة وطناً ليرحل إليه طلبة العلم من أقطار الأرض فتعمر بسببه فإنها قد خربت وهُجرت وانقطع الناس عنها لما جرى عليها من فتنة الزنج (١٠) .

(١) « مختصر المنذري لسنن أبي داود » ١٢/١

(٢) « تهذيب الاسماء واللغات » للنووي ٢٢٤/٢

(٣) « تاريخ بغداد » ٥٥/٩

(٤) « تهذيب الاسماء واللغات » ٢٢٤/٢

(٥) « تهذيب تاريخ ابن عساكر » ٢٤٤/٦

(٦) « تاريخ بغداد » ٥٥/٩

(٧) « تهذيب الاسماء » ٢٢٤/٢

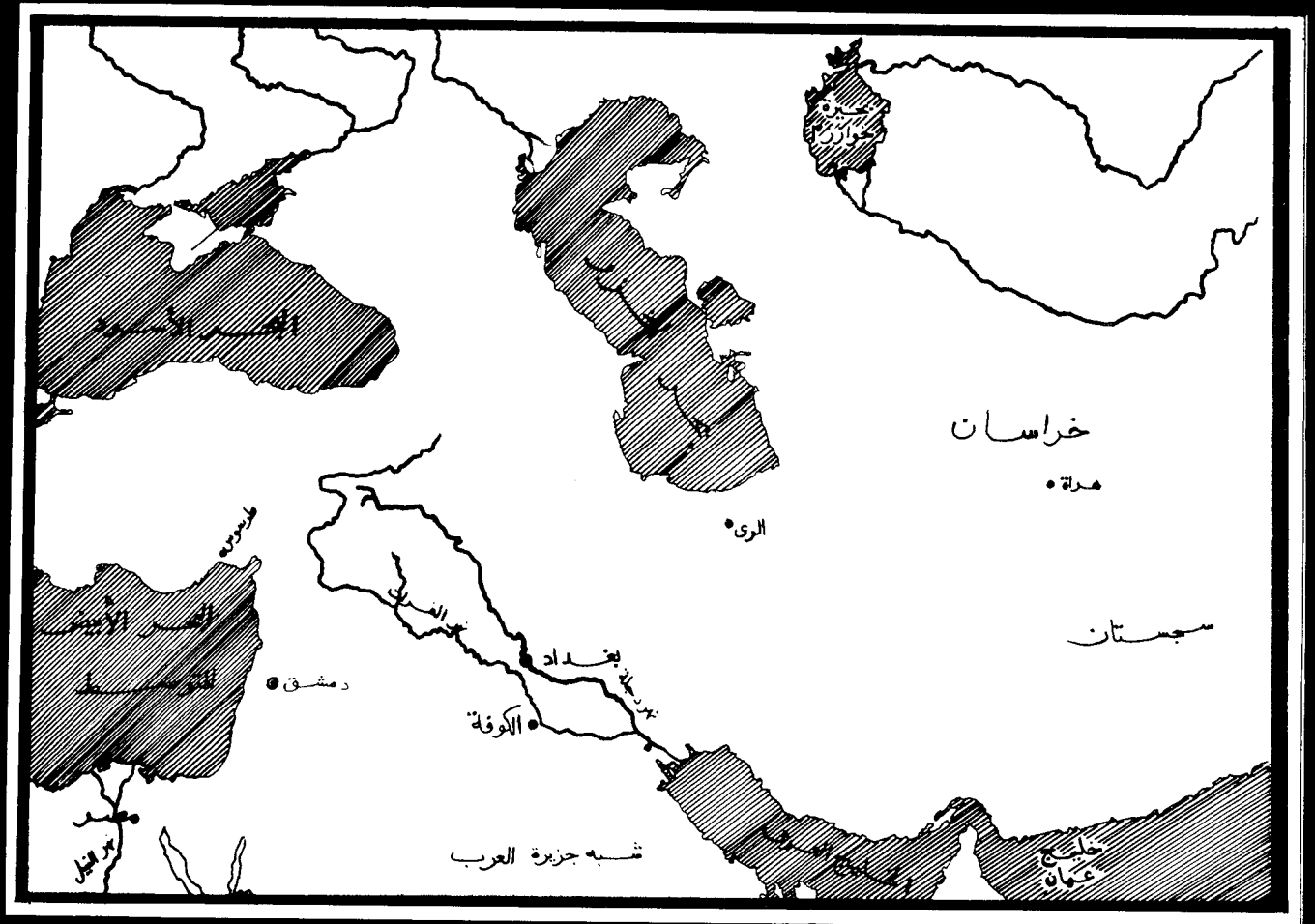
(٨) « تهذيب ابن عساكر » ٢٤٤/٦

(٩) اخطاء بروكلمان حيث دعاه خليفة ١٨٦/٣ . وهم سزكين فدعاه (الخليفة الواثق) ص ٣٨٢ ، والموفق هو طلحة بن جعفر المتوكل امير مظفر وقائد معنك حجر على اخيه الخليفة المعتمد واستبد بالامر دونه وتوفي خلال خلافة المعتمد سنة ٢٧٨ : وانظر « تاريخ الخلفاء » للسيوطي ص ٣٦٦

(١٠) « طبقات العنابلة » ١٦٢/١ و « طبقات الشافعية » ٢٩٣/٢ و « معالم السنن » ١٢/١ وانظر خبر فتنة الزنج وتدمير البصرة سنة ٢٥٧ في « تاريخ الطبري » ٤٨١/٩ وما بعدها ، وفي خراب البصرة ورثائها أنشأ ابن الرومي قصيدته المشهورة التي يقول في مطلعها :

ذاد مقلتي لذيد المنام

شغلها عنه بالدموع السجام



وهذا الخبر يدل على أن شهرة أبي داود قد طبقت الآفاق ، فالناس يعرفون له قدره وفضله وشهرته ، وأحسّت الدولة بذلك فطلبت إليه أن يرحل إلى البصرة البلدة المنكوبة لتعود إليها الحياة ولتعمر من جديد . وفي هذا دلالة على طبيعة حضارتنا ومنتزلة العلم والعلماء فيها ، فإن سكنى مثل أبي داود فيها كان العلاج لردّ العمران إلى بلد مخرب مهجور . وهكذا فقد وفق الله أبا داود أن يكون شخصية علمية مرموقة في عصره كان لها أكبر الأثر على الناس في عصره والعصور التي تلت .



علم

أبو داود أحد حفاظ الإسلام ، وكان من أوسع العلماء معرفة بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وفقهه وعلله ومتونه ورجاله .

ويبدو أن علماء عصره كانوا يعرفون مكانته العلمية الكبرى ويقدرونه حق قدره ؛ يدل على ذلك عدد من الأخبار :

منها ما ذكروا من أنّ أحمد بن حنبل روى عنه حديثاً ، وكان أبو داود شديد الاعتزاز به .

ومنها ما ذكروا من أنّ سهل بن عبدالله التستري جاء إلى أبي داود .

فقال : يا أبا داود هذا سهل جاءك زائراً ، فرحّب به وأجلّه .

فقال له سهل : يا أبا داود لي إليك حاجة .

قال : وما هي ؟

قال : حتى تقول قد قضيتها مع الإمكان .

قال : قد قضيتها مع الإمكان .

قال : أخرج إليّ لسانك الذي حدثت به أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أقبله ، فأخرج إليه لسانه فقبله (١) .

وكان علمه متعدد الجوانب ، فهو - مع تخصصه في الحديث - فقيه عظيم ، وقد عدّه الشيخ أبو الحسن الشيرازي في طبقات الفقهاء من جملة أصحاب أحمد بن حنبل ، وكذا أبو يعلى في « طبقات الحنابلة » والعلمي في « المنهج الأحمد » (٢) .

(١) « مختصر المنذري » ٧/١ - ٨ و « تهذيب التهذيب » ١٧٢/٤ ووفيات لأعيان ، ٤٠٤/٢

(٢) « طبقات الحنابلة » ١٦٢/١ و « المنهج الأحمد » ١٧٥/١ و « معجم سركيس » ٣٠٩

داود ناقد كبير ، وليس هذا غريباً على إمام من أئمة الحديث ، لأن هذا العلم يربي في أتباعه حاسة النقد ، وقد استطاع أن يبلغ مستوى راقياً من رهافة الحسّ ودقة النقد ، وسنرى في دراستنا لكتاب « السنن » نماذج من نقده العميق ، ولكنني هنا أود أن أشير إلى مجال سبق إليه أبو داود ويحسب بعض الباحثين أنه جديد وأنّ الأقدمين لم يعرفوه ، وذلك هو نقد الكتابة وتقدير عمرها بالنسبة إلى الحبر القديم والحديث ، يدل على ذلك خبر جاء في كتاب « الميزان » للحافظ الذهبي وهو : (قال زكريا بن يحيى الحلواني : رأيت أبا داود السجستاني قد جعل حديث يعقوب بن كاسب وقايات (١) على ظهور كتبه ، فسألته عنه فقال : رأينا في مسنده أحاديث أنكرناها ، فطالبناه بالأصول ، فدافعنا ، ثم أخرجها بعد ، فوجدنا الأحاديث في الأصول مغيرة بخط طري ؛ كانت مراسيل فاسندها وزاد فيها) (٢) وتقدير العمر بالنسبة للحبر أمر يتصل بتقدير العمر بالنسبة إلى الورق ولا أستبعد أن تكون هناك حوادث من هذا القبيل في حياة صاحبنا العلمية ، والله أعلم .

ومما يدل على مكانته العلمية ثناء العلماء عليه وسنذكر بعضه في الفقرة الآتية :



ثنا العلماء عليه

الثناء عليه من قبل المعاصرين له والذين جاؤوا من بعده مُنصباً على ناحيتين :
سعة علمه ودقة تحقيقه .
وكرم أخلاقه وتقواه .

فلقد كان - رحمه الله - مثلاً عالياً في صفتي المحدث القوي وهما العدالة والضبط .
وسنورد شذرات من أقوالهم .

١ - قال أبو بكر الخلال : (٣)

أبو داود سليمان بن الأشعث ، الإمام المقدم في زمانه رجلٌ لم يسبقه إلى معرفته بتخريج العلوم ، وبصره بمواضعها احدٌ في زمانه ، رجل ورع مقدم (٤).

(١) أي أغلقة يغلّف بها الكتب

(٢) « الميزان » للذهبي ٤٥١/٤

(٣) هو أحمد بن محمد بن هارون البغدادي الحنبلي له كتب كثيرة وقد جمع علم أحمد توفي سنة ٣١١ هـ انظر ترجمته في « تذكرة الحفاظ » ٧٨٥ و « المنهج الاحمد » : ٥/٢ وطبقات الحنابلة ١٢/٢ و « البداية والنهاية » ١٤٨/١١

(٤) « تاريخ بغداد » ٥٧/٩ و « تهذيب التهذيب » ١٧٢/٤ « تهذيب ابن عساکر » ٢٤٤/٦

- ٢ - وقال أحمد بن محمد بن ياسين الهروي (١):
 سليمان بن الأشعث أبو داود السجزي ، كان أحد حفاظ الاسلام لحديث رسول الله وعلمه وعلله
 وسنده ، في أعلى درجة النسك والعفاف والصلاح والورع ، كان من فرسان الحديث (٢) .
- ٣ - وقال ابراهيم الحربي (٣):
 ألين لأبي داود الحديث كما ألين لداود النبي عليه السلام الحديد (٤) .
- ٤ - وهذه الكلمة رويت أيضاً عن أبي بكر الصغاني (٥) .
- ٥ - وقال موسى بن هارون الحافظ (٦) :
 خلق أبو داود في الدنيا للحديث ، وفي الآخرة للجنة . ما رأيت أفضل منه (٧) .
- ٦ - وقال علان بن عبد الصمد :
 كان من فرسان هذا الشأن (٨)
- ٧ - وقال أبو حاتم بن حبان (٩):
 كان أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وحفظاً ونسكاً وورعاً وإتقاناً ، جمع وصنف وذبّ عن السنن (١٠).
- ٨ - وقال أبو عبدالله بن منده (١١):
 الذين أخرجوا وميزوا الثابت من المعلول والخطأ من الصواب أربعة : البخاري ومسلم ، وبعدهما
 أبو داود والنسائي (١٢) .
- ٩ - وقال الحاكم (١٣):
 أبو داود إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة (١٤) .

(١) هو أحمد بن محمد بن ياسين الهروي الحداد أبو اسحاق توفي سنة ٣٣٤ انظر ترجمته في « شذرات الذهب » ٢/٣٣٥
 (٢) « تاريخ بغداد » ٥٧/٩ « و مختصر المنذري » ٧/١ « و تهذيب التهذيب » ١٧٢/٤ « و تهذيب ابن عساكر » ٦/٢٤٤ .
 (٣) هو ابراهيم بن اسحاق العربي البغدادي كان حافظاً فقيهاً زاهداً توفي ببغداد سنة ٢٨٥ (انظر « معجم الادباء » ١/٣٧ « و المنهج
 الاحمد » ١/١٩٦ « و تاريخ بغداد » ٢٧/٦ « و طبقات الحنابلة » ١/٨٦ « و شذرات الذهب » ٢/١٩٠ « و تذكرة الحفاظ » ٥٨٤) .
 (٤) « البداية والنهاية » ١١/٥٥ « طبقات الشافعية » ٢/٢٩٣ « و تذكرة الحفاظ » ٥٩١ « تهذيب التهذيب » ٤/١٧٢ « مختصر المنذري » ٥/١
 « معالم السنن » ١/١٢ « و المنهج الاحمد » ١/١٧٥ .
 (٥) هو الحافظ محمد بن اسحاق محدث بغداد الامام الثقة توفي سنة ٢٧٠ هـ وانظر « تاريخ بغداد » ١/٢٤١ « و تذكرة الحفاظ » ٥٧٢)
 (٦) هو الحافظ موسى بن هارون العماليق البغدادي البراز توفي سنة ٢٩٤ هـ وانظر « تذكرة الحفاظ » ٦٦٩)
 (٧) « طبقات الشافعية » ٢/٢٩٣ « تهذيب التهذيب » ٤/١٧٢ « تهذيب ابن عساكر » ٦/٢٤٤
 (٨) « تهذيب التهذيب » ٤/١٧٢ « تهذيب الاسماء واللغات » ٢/٢٢٤
 (٩) هو ابو حاتم محمد بن حبان البستي الشافعي صاحب « الصحيح » توفي سنة ٣٥٤ هـ
 (١٠) « تهذيب التهذيب » ٤/١٧٢ « و الخلاصة » للغزرجي ص ١٢٧
 (١١) هو ابو عبد الله محمد بن اسحاق بن منده الحافظ المتوفى سنة ٣٩٦ هـ
 (١٢) « تهذيب التهذيب » ٤/١٧٢
 (١٣) هو محمد بن عبد الله بن محمد الحاكم النيسابوري صاحب « المستدرک » ولد سنة ٣٣١ وتفق على مذهب الشافعي توفي سنة ٤٠٥
 (١٤) « تهذيب التهذيب » ٤/١٧٢

١٠- وقال محمد بن مخلد (١):

كان أبو داود يفي بمذكرة مائة ألف حديث وأقرّ له أهل زمانه بالحفظ (٢).

١١- وقال ابن ماكولا (٣):

هو إمام مشهور (٤).

١٢- ١٣- وكان إبراهيم الأصبهاني وأبو بكر بن صدقة (٥) يرفعان من قدره بما لا يذكران أحداً في زمانه مثله (٦).

١٤- وقال الذهبي (٧):

وبلغنا أنّ أبا داود كان من العلماء حتى إن بعض الأئمة قال: كان أبو داود يشبه بأحمد بن حنبل في هديه ودله وسمته، وكان أحمد يشبه في ذلك بوكيع، وكان وكيع يشبه في ذلك بسفيان، وسفيان بمنصور ومنصور بإبراهيم، وإبراهيم بعلقمة، وعلقمة بعبداً لله بن مسعود. وقال علقمة: كان ابن مسعود يشبه بالنبي صلى الله عليه وسلم في هديه ودله (٨). ولم يرض السبكي في «طبقاته» أن يمضي بالسلسلة إلى نهايتها، بل اختار الوقوف عند ابن مسعود (٩).

ونقل ابن العماد عن الذهبي أيضاً قوله في أبي داود:

كان رأساً في الحديث، رأساً في الفقه، ذا جلاله وحرمة وصلاح وورع حتى إنه كان يشبه بأحمد (١٠).

١٥- وقال ابن الجوزي (١١):

كان عالماً حافظاً عارفاً بعلم الحديث، ذا عفاف وورع وكان يشبه بأحمد بن حنبل (١٢).

وسيمر بنا عند الكلام على «السنن» مزيد من الثناء على أبي داود وشهادات أهل العلم بفضله.

(١) هو محمد بن مخلد بن حفص الإمام مسند بغداد، عاش ٩٨ سنة وتوفي سنة ٣٣١ هـ (انظر «تذكرة الحفاظ» ٨٢٨)

(٢) «تهذيب التهذيب» ١٧٢/٤

(٣) هو الأمير الحافظ أبو نصر علي بن هبة الله مصنف «الكمال» وولد سنة ٤٢٢ وقتله مماليكه الاتراك سنة ٤٨٦ وقيل: سنة ٤٧٥

(٤) «تهذيب ابن عساكر» ٢٤٤/٦

(٥) هو الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن عبد الله بن صدقة البغدادي توفي سنة ٢٩٣

(٦) «تهذيب ابن عساكر» ٢٤٤/٦ و«تهذيب التهذيب» ١٧١/٤

(٧) هو الإمام الحافظ مؤرخ الإسلام الناقد محمد بن عثمان الذهبي الشافعي الدمشقي توفي سنة ٧٤٨ هـ

(٨) «تذكرة الحفاظ» ص ٥٩٢

(٩) «طبقات الشافعية» ٢٩٦/٢

(١٠) «شذرات الذهب» ١٦٧/٢

(١١) هو عبد الرحمن بن علي إمام مشهور كثير التصنيف توفي سنة ٥٩٧

(١٢) «المنتظم» ٩٧/٥

أساتذة

الحديث عن أساتذته لا يتسع له صدر هذا المقال لأن عددهم كبير ، وقد ذكر ابن حجر أن شيوخه في « السنن » وغيرها من كتبه نحو من ٣٠٠ نفس (١) .

وقد ألف العلماء في شيوخه المؤلفات ، وكل كتب الرجال التي تحدثت عن رجال الكتب الستة تحدثت عن أساتذة أبي داود وسنورد أسماء بعضهم فيما يلي .

فمنهم: أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعثمان بن أبي شيبة ، وإسحاق بن راهويه، وأبو عمرو الحوضي ، ومسلم بن إبراهيم ، وسليمان بن حرب ، وأبو الوليد الطيالسي ، وموسى بن إسماعيل المنقري التبوذكي ، وعبدالله بن مسلمة القعنبي ، وهناد بن السري ، ومخلد بن خالد ، وقتيبة بن سعيد، ومسدد بن مسرهد، ومحمد بن بشار، وزهير بن حرب، ومحمد بن المثنى ، وعمرو بن محمد الناقد، وسعيد ابن منصور، وحמיד بن مسعدة، وحفص بن عمر وهو أبو عمر الضرير، (٢) وتميم بن المنتصر، وحامد بن يحيى ، وإسحاق بن إسماعيل الطالقاني .

ولن نستطيع أن نترجم هؤلاء جميعاً وقد تعمدت أن أذكر المشهورين لتغني شهرتهم عن التعريف بهم .

وليس غريباً أن يكون عدد من أساتذته عمالقة علماء أفذاذاً لأن طبيعة العصر الذي كان فيه أبو داود تقتضي أن يكون هناك نماذج من هذا النوع ، كما سبق أن أشرت إلى ذلك عند حديثي عن عصره . وكثرة الأساتذة أمر معروف معهود في تاريخنا الفكري (٣) .

وينبغي أن نخصّ واحداً من أساتذته بإشارة لا بدّ منها وهو الامام أحمد بن حنبل ، فقد تكرر ذكره كثيراً في اخبار أبي داود ، وقد اتصل به ورافقه ، وعرض عليه « سننه » فاستجادها ، وكان يسأله أبو داود كثيراً عن أمور الدين وشؤون الحديث ، وقد بلغ من اهتمام أبي داود بأجوبة شيخه أحمد أن ألف كتاباً جمع فيه الأسئلة التي أقيت على الإمام أحمد وأجوبته عليها . وقد طبع هذا الكتاب بعنوان « مسائل أحمد » .

وذكر العلماء في ترجمة أبي داود كثيراً من هذه الأسئلة التي كان أبو داود نفسه يتوجه بها إلى الإمام أحمد ، أو الأسئلة التي كانت تطرح عليه بحضوره . فمن ذلك ما ذكره أبو يعلى أن أبا داود قال :

سمعت أحمد سئل عن القراءة في فاتحة الكتاب : (مَلِك) أو (مَالِك) ؟ يعني : أيهما أحب إليك ؟ قال : (مالك) أكثر ما جاء في الحديث (٤) فهذا سؤال سمعه فحفظه ورواه .

(١) تهذيب التهذيب ، ١٧٢/٤

(٢) ذكر الخطيب البغدادي أن أبا داود قال : صليت على عفان ببغداد سنة ٢٢٠ وسمعت من أبي عمر الضرير مجلساً واحداً (د تاريخ بغداد ، ٥٥/٩)

(٣) انظر كلامي في فائدة تعدد الاساتذة في مقدمة «الباعث على الخلاص» ص ٩٢ ، ٩٣

(٤) « طبقات العنابلة » ، ١٦١/١

ونجده يصرح أحياناً بأنه هو الذي سأل الإمام أحمد كما في المثال الآتي :

قال أبو داود : قلت لأبي عبدالله أحمد بن حنبل : أرى رجلاً من أهل السنة مع رجل من أهل البدعة أترك كلامه ؟

قال : لا ، أو تُعلمه أن الرجل الذي رأيته معه صاحب بدعة . فإن ترك كلامه فكلمه ، وإلا فالحق به . قال ابن مسعود : « المرء بخدنه » (١) .

وكثيراً ما يذكر في كتابه « السنن » مثل هذه الأسئلة التي كان يتوجه بها إلى الإمام أحمد (٢) . وقد ينقل قوله دون أن يكون هذا القول جواباً لسؤال سائل كما ذكر أبو يعلى :

قال أبو داود : سمعت أبا عبدالله يقول : من قال إن الله لا يرى في الآخرة فهو كافر (٣) . وهذا كثير ورود في « السنن » أيضاً .

ويظهر أن إعجابه بالبالغ بأحمد وحبّه الكبير له كان يحمله على أن يتشبه به حتى رأينا بعض العلماء يذكر تشبهه بأحمد ، وهذا مشاهد عند الطلبة المعجبين بأستاذهم ، فتراهم يقلدونه حتى في نبرات صوته وسلوكه ومظهره .



تلاميذه

عنه خلق كثير من العلماء الأئمة ؛ نذكر المشهورين منهم ، من أمثال الامام أحمد بن حنبل الذي روى عنه حديثاً واحداً كان أبو داود يعتزُّ بذلك جداً (٤) .

ومنهم الامام أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي ، والامام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، والامام أبو بكر أحمد بن محمد بن محمد بن هارون الخلال ، ومنهم اسماعيل بن محمد الصفار ، وأبو بكر بن داود الأصفهاني ، وحرب بن اسماعيل الكرمانى ، وأبو عوانة الاسفرايينى ، وزكريا الساجي ، وأبو بشر محمد بن أحمد الدولابي ، ومحمد بن نصر المروزي ، وأبو بكر محمد بن يحيى الصولي .

(١) « طبقات العنابلة » ، ١/١٦٠ و « المنهج الاحمد » ، ١/١٧٥

(٢) انظر فصل تعليقات أبي داود في دراستنا هذه .

(٣) « طبقات العنابلة » ، ١/١٦١

(٤) « تاريخ بغداد » ، ٩/٥٥ و « الخلاصة » ، ص ١٢٧

ومن تلامذته رواية السنن عنه وعددهم تسعة ذكر الذهبي (١) والسبكي (٢) سبعة منهم . وزاد ابن حجر راويين هما أبو الطيب أحمد بن إبراهيم بن عبدالرحمن الأشناني ، وأبو عيسى اسحاق بن موسى بن سعيد الرملي وراقه . أما الرواة السبعة الذين ذكرتهم معظم المصادر فهم :

- أبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي .
- وأبو بكر محمد بن بكر بن عبدالرزاق بن داسة التمار .
- وأبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد الأعرابي .
- وأبو الحسن علي بن الحسن بن العبد الأنصاري .
- وأبو أسامة محمد بن عبدالملك الرؤاسي .
- وأبو سالم محمد بن سعيد الجلودي .
- وأبو عمرو أحمد بن علي بن الحسن البصري .



وضعه الاجتماعي والمنزلي

الرجل يتمتع بمنزلة اجتماعية مرموقة ، وقد اكتسب شهرة قليلة النظير ، وشاع كتابه في حياته ، وكان الطلبة يؤمّون منزله من كل مكان .

وكانت له مخالطة طيبة للعلماء في كل الأمصار ، ويكفيها في الدلالة على ذلك ما ذكرناه في مبحث أساتذته ، كما كانت له صلة قائمة على الاحترام مع الحكام ، ويكفيها في الدلالة على ذلك أن يقوم رجل الدولة الاول الموفق بزيارته وأن يطلب منه ما يطلب لعمارة البصرة كما أشرنا . وكان الرجل متزوجاً وله أولاد من أشهرهم ابنه عبدالله .

ويبدو أنه كان حريصاً أشد الحرص على أن يطلب أولاده العلم في وقت مبكر ، ولذلك فقد كان يأخذهم معه ليحضروا مجالس العلم وليسمعوا .

نقل ياقوت عن ابن عساكر خبراً يرويه عن الحسن بن بندار قال : (كان أحمد بن صالح (٣) يتمتع

(١) « طبقات الحفاظ » ٥٩١

(٢) « طبقات الشافعية » ٢٩٣/٢

(٣) هو الامام العافظ ابو جعفر أحمد بن صالح الطبري ثم المصري أحد الامام ، حدث عنه البخاري وابو داود توفي سنة ٢٤٨ وانظر ترجمته في « تذكرة الحفاظ » ٤٩٥/٢

على المرد من رواية الحديث لهم تعففاً وتزهاً ونقياً للمنظة عن نفسه . وكان أبو داود يحضر مجلسه ويسمع منه ، وكان له ابنٌ أمردٌ يحبُّ أن يسمع حديثه، وعرف عاداته في الامتناع عليه من الرواية، فاحتال أبو داود بأن شدَّ على ذقن ابنه قطعة من الشعر ليتوهم أنه ملتحمٌ ، ثم احضره المجلس وأسمعه جزءاً .

فأخبر الشيخ بذلك ، فقال لأبي داود : أمثلي يعمل معه هذا ؟

فقال له : أيها الشيخ لا تنكر عليَّ ما فعلته واجمع أمردي هذا مع شيوخ الفقهاء والرواة فإن لم يقاومهم بمعرفته فاحرمه حيثنذ من السماع عليك .

قال : فاجتمع طائفة من الشيوخ، فعرض لهم هذا الأمر مطارحاً، وغلب الجميع بفهمه، ولم يرو له الشيخ مع ذلك من حديثه شيئاً . وحصل له ذلك الجزء الأول (١) .

وذكروا في بعض أخباره ما ينسب عن اتخاذه بعض الخدم، ومنهم أبو بكر بن جابر خادمه الذي روى حديث مقابلة الموفق له (٢) .



أخلاقه وصفاته

أبو داود رجلاً كبيراً ذا خلق كريم . كان صالحاً عابداً ورعاً ، وكان ذكياً مجداً دؤوباً كثير الاحتمال لمشايق الارتحال وطلب العلم ، وكان يقظاً شديد الانتباه يعرف الناس على حقيقتهم ولا تنظلي عليه وسائل الخداع ، وكان أياً كريم النفس ، وكان جريئاً في الحق أميناً على رسالة العلم قائماً بحق الدين . وسأورد فيما يلي أخباراً تدل على صراحته في الحق وجرأته في قوله، لا يخاف في ذلك لومة لائم ، وسيمر بنا أيضاً في دراسة «السنن» أمثلة عديدة على ذلك في موضوع جرح الرجال .

وقد خصصت هذا الخلق بالبيان لأنه الخلق الذي اعتقد أنه من أهم صفات العلماء ، ولأن الناس يعانون الكثير من فقد هذا الخلق في حياتهم وعند نفر من العلماء، ويشهدون كم نجر المجاملة التي يتصف بها كثير من الناس من الولايات على الدين والعلم والحق .

(١) د معجم البلدان ، ١٩٢/٣ طبعة بيروت سنة ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م

(٢) د طبقات الحنابلة ، ١٦٢/١ و د طبقات الشافعية ، ٢٩٣/٢ و د معالم السنن ، ١٠/١ : وتهذيب ابن عساکر ، ٢٤٤/٦

والعلماء يمثلون القيادة الفكرية للأمة ، والقوة الموجهة التي تحول بين الجماهير والانحراف والفساد ، فإذا فقدوا فضيلة الصراحة في الحق والجرأة في القاء الكلمة المؤمنة الصادقة كان إيذاء ذلك شديداً .

وكانت عاقبة ذلك دماراً للأمة ولكل معاني الخير فيها .

فمن أجل ذلك رأيت أن أضرب بعض الأمثلة على أصالة هذا الخلق العظيم في سيرة هذا الإمام العظيم : ذكر أبو يعلى (أن محمد بن علي الآجري قال :

قلت لأبي داود : أيهما أعلى عندك : علي بن الجعد أو عمرو بن مرزوق ؟
قال : عمرو أعلى عندنا . علي بن الجعد وسيمٌ بميسمٍ سوء قال : « وما يسؤوني أن يعذب الله معاوية »
وقال : « ابن عمر ذاك الصبي » (١) .

فأبو داود يعلن رأيه بصراحة، ويشرح علي بن الجعد ويذكر سبب الجرح وهو وقوعه في الصحابة ، إذ أن كلمته في معاوية تدل على شيء من الكراهية لبعض الصحابة أو عدم اهتمام على أقل تقدير، وذلك عندما يقرر أنه لا يسؤوه أن يعذب الله معاوية رضي الله عنه ، وكذلك فإن قوله عن ابن عمر إنه صبي فيه ما يدل على قلة احترام للصحابة وعلى التهوين من شأنهم .



ومن الأمثلة الرائعة على جرأته في الحق ومواجهته الحكام بما يعتقد سواء وافق رغبتهم أم لم يوافق مارواه خادمه أبو بكر بن جابر الذي قال :

كنت معه ببغداد ، فصلينا المغرب إذ قرع الباب ، ففتحتُه فإذا خادم يقول : هذا الأمير أبو أحمد الموفق يستأذن . فدخلت إلى أبي داود فأخبرته بمكانه، فأذن له ، فدخل ، وقعد ، ثم أقبل عليه أبو داود وقال :

— ما جاء بالأمير في مثل هذا الوقت ؟

— فقال : خلال ثلاث .

— فقال : وما هي ؟

— قال : تنتقل إلى البصرة فتتخذها وطناً ليرحل إليك طلبة العلم من أقطار الأرض فتعمر بك ، فإنها قد خربت ، وانقطع عنها الناس لما جرى عليها من محنة الزنج .

(١) طبقات العنابلية ، ١٥٩/١

- فقال : هذه واحدة . هات الثانية .
— قال : وتروي لأولادي كتاب «السنن» ؟
— فقال : نعم . هات الثالثة .
قال : وتفرد لهم مجلساً للرواية ، فإنّ أولاد الخلفاء لا يقعدون مع العامة .
فقال : أما هذه فلا سبيل إليها ، لأنّ الناس شريفهم ووضعهم في العلم سواء .
قال ابن جابر : فكانوا يحضرون بعد ذلك ويقعدون وبينهم وبين الناس ستر فيسمعون مع العامة (١) .
ومن الأمثلة التي تدل على جرأته وقوله الحق دون مراعاة لقرابة أو صلة موقفه من ابنه أبي بكر عبد الله صاحب التصانيف .
فقد قال عنه : «ابني عبدالله كذّابٌ» (٢) .



ملاب

أنّ الرجل كان مخترع في كيفية خياطة الملابس ما يتلاءم وحياته ، فهو قد وقف نفسه على العلم ، فكل ما يساعده من اللباس على حمل الكتب واصطحابها فهو اللباس الجيد ، لأنّ العلم أضحى عنده هو كل شيء ، ذكروا أنه كان له كم واسع وضيق ، ولما سئل قال : الواسع للكتب والآخر لا نحتاج إليه (٣) .

وما سأله السائل عنه إلا لأنه شيء غريب لم يؤلف .



(١) د طبقات العنابلية ، ١٦٢/١ د طبقات الشافعية ، ٢٩٣/٢ و معالم السنن ، ١٠/١ و تهذيب ابن مساك ، ٢٤٤/٦

(٢) د الميزان ، ٤٣٣/٢

(٣) د وفيات الاميان ، ٤٠٤/٢ و تهذيب ابن مساك ، ٢٤٤/٦

أقواله

الرجل حكيماً، وليس ذلك بمستغرب على من اجتمعت فيه هذه الأوصاف التي أشرنا إليها آنفاً ، وصاحب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم جديراً بأن تفيض الحكمة على لسانه . وقد ذكرت الكتب التي ترجمت له بعض هذه الجمل المأثورة الجميلة . فمن ذلك قوله :

الشهوة الخفية حب الرئاسة . (١)

وقوله :

خير الكلام ما دخل الأذن بدون اذن . (٢)

وقوله :

من اقتصر على لبأس دونِ ومطعم دونِ اراح جسده . (٣)

وهذه الأقوال وغيرها مما يدل على حكمة رصينة انتهى إليها المؤلف بعد علم ونظر وتمرس بالحياة الفاضلة . ومما يدل على سيرته وعلى بصره بالعلم العملي وفقهه الحق في الدين قوله متحدثاً عن كتابه السنن (جمعت فيه أربعة الآف وثمانمائة حديث ، ذكرت الصحيح وما يشبهه وما يقاربه . ويكفي الإنسان لدينه من ذلك أحاديث أحدها قوله صلى الله عليه وسلم : (الأعمال بالنيات) .

وقوله صلى الله عليه وسلم (من حسن المرء تركه ما لا يعنيه)

والثالث قوله صلى الله عليه وسلم (لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرضى لآخيه ما يرضاه لنفسه)

والرابع قوله صلى الله عليه وسلم (الحلال بين والحرام بين وبين ذلك أمور مشتهيات) (٤) .



وفاته

أبو داود رحمه الله يوم الجمعة ١٥ شوال من سنة ٢٧٥ بالبصرة ، ودفن إلى جانب قبر سفيان الثوري بعد أن قدّم خدمات جليلة لدينه وأمته وللثقافة الاسلامية .

(١) « تاريخ بغداد » ٥٨/٩ و « المنتظم » ٩٧/٥ و « وفيات الاعيان » ٤٠٤/٢ و « تهذيب ابن عساكر » ٢٤٤/٦

(٢) « تذكرة الحفاظ » ص ٥٩١

(٣) « تهذيب ابن عساكر » ص ٤٤/٦

(٤) وسيمر بنا هذا القول ص ٢٣٨ : والحقيقة ان هذه الاحاديث من النصوص الثابتة التي جمعت صنوف الخير واصول الاحكام واسباب السعادة الدنيوية والدنيوية

كتبة

١ - المراسيل :

وقد طبع في القاهرة سنة ١٣١٠ هـ .
ومخطوطاته موجودة في تركيا ومصر وغيرهما ، وقد ذكرها سزكين في « تاريخ التراث العربي » (١) .

٢ - مسائل الامام أحمد :

وهي مرتبة على أبواب الفقه ، يذكر فيها أبو داود السؤال الموجه لأحمد وجوابه عليها ، وهو كتاب جليل من الناحية الفقهية ينقل لنا بدقة وأمانة آراء الامام أحمد بن حنبل ، وطبع في القاهرة بتحقيق السيد رشيد رضا ، وأعيد تصويره في بيروت مؤخراً .

وقد ذكرته معظم الكتب التي ترجمت لأبي داود أو عنت باحصاء تراثنا الاسلامي (٢) وذكر ابن حجر أن أبا عبيد محمد بن علي بن عثمان الآجري الحافظ هو راوي المسائل عنه (٣) .

٣ - الناسخ والمنسوخ :

ذكر ابن حجر أن راوي هذا الكتاب عنه (٣) أبو بكر أحمد بن سليمان النجار . ونقل السيوطي عن هذا الكتاب (٤) وذكره اسماعيل البغدادي بعنوان « ناسخ القرآن ومنسوخه » (٥) .

٤ - إجاباته عن سؤالات أبي عبيد محمد بن علي بن عثمان الآجري :

قال ابن كثير : ولأبي عبيد الآجري عنه « أسئلة في الجرح والتعديل والتصحيح والتعليل » كتاب مفيد (٦) وذكرها سزكين بعنوان : « سؤالات أجاب عنها أبو داود في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم » وذكر أنها موجودة في كوبريلي وباريس (٧) . وذكر أن ابن حجر استخدم هذه الرسالة كثيراً في « تهذيب التهذيب » (٧) .

(١) انظر « تاريخ التراث العربي » ص ٢٨٨

(٢) انظر « هدية المارفين » ٣٩٥/١

(٣) « تهذيب التهذيب » ١٧٠/٤

(٤) « تعذيب الخواص » ص ١٩١

(٥) « هدية المارفين » ٣٩٥/١

(٦) « مختصر علوم الحديث » لابن كثير ص ٤١

(٧) « تاريخ التراث العربي » لسزكين ص ٤١٧

٥ - رسالته في وصف كتاب «السنن» :

وحققها ونشرتها في مجلة اضواء الشريعة في الرياض العدد الخامس سنة ١٣٩٤ هـ ثم نشرتها مفردة دار العربية في بيروت ، وقد سبق أن نشرت في مصر سنة ١٣٦٩ ومخطوطتها في المكتبة الظاهرية في دمشق (١) .

٦ - كتاب الزهد :

وتوجد منه نسخة بالقرويين بفاس كما أشار إلى ذلك الأستاذ سزكين (٢) .

٧ - تسمية الاخوة الذين روي عنهم الحديث :

وهي رسالة من ثماني ورقات محفوظة في المكتبة الظاهرية بدمشق، وهي من رواية السلفي، ومكتوبة بخط مغربي كما ذكر ذلك الأستاذ ناصر الدين الألباني (٣) وذكر الأستاذ أكرم العمري هذه الرسالة بعنوان « تسمية الأخوة من أهل الأمصار » وقال :

(وقد استفاد أبو داود في تصنيف رسالته «تسمية الأخوة» بما قرأه في كتاب علي بن المديني بخطه ، كما استفاد من طريقته في تنظيم المادة ، فنجده يرتب الاخوة الذين روي عنهم الحديث على المدن ، وقد اكتفى أبو داود بتجريد الأسماء ولم يقتصر على ذكر الصحابة ، بل ذكر من تلاهم أيضاً) (٤) .
وذكر الاستاذ العمري في تعليقه في الصفحة نفسها (٤) أن الرسالة تقع في ٧ ورقات وأن الورقة ٢٤ سطرأ وأنها مكتوبة بخط ناعم ، وذكر سزكين أنها مكتوبة في القرن السادس الهجري (٥) .

٨ - أسئلة لأحمد بن حنبل عن الرواة والثقات والضعفاء :

قال الأستاذ الشيخ محمد ناصر الدين الألباني :

(رتبت أسماؤهم على أسماء بلادهم ، ثقات مكة، ثقات المدينة ... ، ويتتهي بضعفاء المدينة.) (٣)
وهي نسخة ناقصة من أولها ، وموجودة في الظاهرية (٢) .

٩ - كتاب القدر :

وذكر ابن حجر في « تهذيب التهذيب » باسم « الردّ على أهل القدر » وذكر أن راوي هذا الكتاب عنه أبو عبدالله محمد بن أحمد بن يعقوب المتوفى البصري (٦) .

(١) « فهرس مخطوطات الظاهرية » للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ص ١٦١

(٢) « تاريخ التراث العربي » ص ٢٨٨

(٣) « تاريخ التراث » ص ٢٨٨

(٤) « فهرس مخطوطات الظاهرية » ص ١٦١

(٥) « بحوث في تاريخ السنة » ص ٦٥

(٥) « تاريخ التراث العربي » ص ٢٨٨

(٦) « تهذيب التهذيب » ٤/١٧٠

وقال سزكين : اقتبس منه ابن حجر في كتابه «الاصابة» (١) .

١٠ - كتاب البعث والنشور :

ذكره بروكلمان وذكر أنه موجود في دمشق (٢) .

١١ - المسائل التي حلف عليها الامام أحمد :

ذكره سزكين وقال : إنه موجود في دمشق (٣) .

١٢ - دلائل النبوة :

ذكره اسماعيل البغدادي (٤) وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٥) .

١٣ - التفرد في السنن :

ذكره اسماعيل البغدادي (٤) .

١٤ - فضائل الأنصار :

ذكره ابن حجر في مقدمة كتابه «تقريب التهذيب» (٦) .

١٥ - مسند مالك :

ذكره ابن حجر في مقدمة كتابه «تقريب التهذيب» (٦) .

١٦ - الدعاء : ذكره ابن حجر في مقدمة «تهذيب التهذيب» (٥)

» » » » » » » : ابتداء الوحي (١٧)

» » » » » » » : أخبار الخوارج (١٨)

(١) « تاريخ التراث العربي » ص ٢٨٩

(٢) « تاريخ الادب العربي » ١٨٩/٣

(٣) « تاريخ التراث العربي » ص ٢٨٨

(٤) « هدية المارفين » ٣٩٠/١

(٥) « تهذيب التهذيب » ٦/١

(٦) « تقريب التهذيب » ٧/١

سنن الجي داود

الكتاب من أهم كتب الاسلام كما أسلفنا، وهو أحد الكتب الستة التي تقبلتها الأمة بقبول حسن، وسنحاول في هذا الباب دراسته والتعرف لأهم خصائصه وشروحه ومختصراته، ومن

ثم نتعرف إلى منزلته .

اسم الكتاب

المعروف به هو «السنن» ويبدو أن المؤلف نفسه سماه بهذا الاسم؛ نستدل على ذلك من قوله في رسالته إلى أهل مكة .

(فإنكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب «السنن» : أهى أصح ما عرفت في الباب؟) (١)
وقوله في الرسالة المذكورة أيضاً : (وان من الأحاديث في كتابي «السنن» ما ليس بمتصل، وهو مرسل...) (٢)

وكذلك فإن العلماء على مرّ العصور كانوا يدعون كتابه بالسنن .

(١) انظر «رسالة أبي داود» بتحقيقنا ص ٢٢ نشر دار العربية بيروت

(٢) «رسالة أبي داود» ص ٣٠

ومن المفيد أن نتعرف إلى مدلول كلمة «السنن» :

السنن جمع سنة وهي لغة : الطريقة المسلوكة المتبعة . والسنة عند جمهور العلماء ترادف الحديث وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم وفعله وتقريره وصفته، وقد ذهب بعضهم إلى أن هناك فرقاً بين الكلمتين ، وهو أن السنة هي الواقع العملي لمجتمع الاسلام في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة ، ويتضح هذا التفريق في مثل قول عبدالرحمن بن مهدي عندما سئل عن سفيان بن عيينة ومالك والأوزاعي .

فقال : الأوزاعي إمام في السنة وليس بإمام في الحديث ، وسفيان إمام في الحديث وليس بإمام في السنة ومالك إمام فيهما (١)

وقد فرق بعضهم بين الكلمتين تفريقاً قريباً من هذا فذهب إلى أن الحديث قول النبي وفعله وتقريره ووصفه .

أما السنة فهي التي تعني حكماً تشريعياً سواء روي فيه كلام أم لا .
وهناك استعمال خاصّ للسنن وهو أوثق صلة بموضوع بحثنا ، وقد ذكره الكتّاني في كتابه القيم « الرسالة المستطرفة » فقال :

وهي في اصطلاحهم الكتب المرتبة على الابواب الفقهية من الايمان والطهارة والصلاة والزكاة ، وليس فيها شيء من الموقوف ، لان الموقوف لا يسمى في اصطلاحهم سنة ، ويسمى حديثاً (٢)
وهكذا فان كتب السنن ينبغي ان تتوافر فيها الامور الاتية :

- — أن تكتفي بذكر الأحاديث والا يذكر فيها شيء من الآثار .
- — أن تكون هذه الأحاديث متعلقة بالأحكام .
- — أن ترتب الأحاديث على أبواب الفقه (٣) .

ومن هنا يتضح لنا لماذا سمى كتابه السنن ، فذلك لأنه جمع أحاديثه من وجهة فقهية فلم يضمه غير أحاديث الفقه والتشريع ، مما ورد في الأخلاق والأخبار والزهد ونحو ذلك(٤). قال في «رسالته إلى أهل مكة»: (وانما لم أصنف في كتاب السنن إلا الأحكام ، ولم اصنف كتب الزهد فضائل الأعمال وغيرها) (٥)
ونقل بعضهم ممن لا علم لديهم ولا تحقيق عن القرطبي أنه سمى كتاب أبي داود في تفسيره «مصنف أبي داود» وما أظنه إلا أنه يريد بذلك كتابه وليست تلك تسمية جديدة .

(١) انظر « ترتيب المدارك للقاضي عياض ١٣٢/١ و « الزرقاني على الموطأ ، ٤/١ و « الحديث النبوي ، لمحمد الصباغ ١٧

(٢) « رسالة المستطرفة » ص ٣٢

(٣) « الحديث النبوي » ص ١٩٩

(٤) « تاريخ الادب العربي » ١٨٦/٣

(٥) « رسالة أبي داود » ص ٣٤

وقد يطلقون على كتاب أبي داود ونحوه لفظ الصحاح ، قال حاجي خليفة ينقل عن ابن السبكي قوله في «سنن أبي داود» :

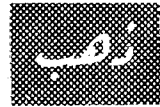
(وهي من دواوين الإسلام ، والفقهاء لا يتحاشون من اطلاق لفظ الصحاح عليها وعلى سنن الترمذي ، ولا سيما سنن أبي داود) (١)

وقد جاء في كلام لابي داود نقله محمد بن صالح الهاشمي ما قد يفيد أنه سمّاه « المسند » قال أبو داود : (أقمتُ بطرسوس عشرين سنة أكتب المسند ، فكتبتُ أربعة آلاف حديث) (٢) ولعله لا يريد بالمسند الاسم الخاص المصطلح عليه .



هل هو أول من صنف السنن

بعضهم إلى أنّ أبا داود هو أول من صنف في السنن قال الأستاذ الكتاني : (وهو أول من صنف في السنن ، وفيه نظر يتبيّن مما يأتي) (٣)



ومهما يكن من أمر فإن من المؤكد أن أبا داود كان من السابقين إلى التأليف في هذا المجال ؛ ذلك لأن مجرد اختلاف العلماء في كونه أول من صنف في السنن يدل بوضوح على سبقه في ذلك الصدد .

ومن الصعب دائماً الجزم بالأوليات ، ويغلب على من يتشدد ويذهب مذهباً معيناً في الجزم يغلب عليه أنه يقع في الغلط .

ويذهب الخطابي إلى أن أبا داود لم يُسبق إلى الإجابة في جمع السنن فقال : (فأما السنن المحضه فلم يقصد واحد منهم جمعها واستيفاءها ولم يقدر على تحليصها واختصار مواضعها من أثناء تلك الأحاديث الطويلة ومن أدلة سياقها على حسب ما اتفق لأبي داود) (٤) .

وقال الخطابي أيضاً : (وقد جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم وأمّهات السنن وأحكام الفقه ما لا نعلم متقدماً ما ، سبقه إليه ولا متأخراً لحقه فيه) (٥)



(١) « كشف الظنون » ، ١٠٠٤/٢ و « طبقات الشافعية »

(٢) « تهذيب الاسماء واللغات » للنووي ٢٢٤/٢ وقد سبق أن ورد هذا الخبر من ٢٢٨ وسپرد من ٢٢٨

(٣) « الرسالة المستطرفة » ص ١١

(٤) « معالم السنن » ١١/١

(٥) « معالم السنن » ١٣/١

ثناء العلماء على السنن

أستطيع الحصر ولا الاستقصاء لو أردت أن أذكر كل ما قيل في الثناء على هذا الكتاب العظيم ولذلك فسأكتفي بإيراد بعض الكلمات لأشهر العلماء :

* قال أبو زكريا الساجي :

كتاب الله أصل الإسلام ، وكتاب «السنن» لأبي داود عهد الإسلام . (١)

* وقال محمد بن مخلد :

لما صنف أبو داود «السنن» وقرأه على الناس صار كتابه لأهل الحديث كالمصحف يتبعونه ، وأقرّ له أهلُ زمانه بالحفظ فيه . (٢)

* وقال ابن الأعرابي وأشار إلى النسخة وهي بين يديه :

لو أن رجلاً لم يكن عنده من العلم إلا المصحف الذي فيه كتاب الله ثم هذا الكتاب لم يحتج معهما إلى شيء من العلم به : (٣)

وعلق الخطابي على كلمة ابن الأعرابي هذه فقال :

(وهذا - كما قال - لا شكّ فيه ، لأن الله تعالى أنزل كتابه تبياناً لكل شيء وقال : (ما فرطنا في الكتاب من شيء) فأخبر سبحانه أنه لم يغادر شيئاً من أمر الدين لم يتضمن بيانه الكتاب ، إلا أن البيان على ضربين :

بيان جلي تناوله الذكر نصّاً ، وبيان خفي اشتمل عليه معنى التلاوة ضمناً ؛ فما كان من هذا الضرب كان تفصيل بيانه موكولاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو معنى قوله سبحانه (لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون) فمن جمع بين الكتاب والسنة فقد استوفى وجهي البيان ، وقد جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم وأمّهات السنن وأحكام الفقه ما لا نعلم متقدماً سبقه إليه ولا متأخراً لحقه فيه) (٤) .

(١) د تهذيب ابن عساکر « ٢٤٤/٦ د طبقات الشافعية ، للسبكي

(٢) د تهذيب الاسماء واللغات « ٢٢٤/٢

(٣) د معالم السنن « ١٢/١

(٤) د معالم السنن « ١٢/١ - ١٣

* وقال الخطابي أيضاً :

(كتاب السنن لأبي داود كتابٌ شريف لم يصنف في علم الدين كتاب مثله ، وقد رزق القبول من الناس كافة فصار حكماً بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم فلكل فيه وردٌ ومنه شربٌ ، وعليه معول أهل العراق وأهل مصر وبلاد المغرب وكثير من مدن أقطار الأرض . فأما أهل خراسان فقد أولع أكثرهم بكتابي محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج (١) ومن نحا نحوهما في جمع الصحيح على شرطهما في السبك والانتقاد ، إلا أن كتاب أبي داود أحسن رصفاً وأكثر فقهاً (٢) .

وقال الخطابي أيضاً :

(اعلموا أن الحديث عند أهله على ثلاثة أقسام : حديث صحيح ، وحديث حسن ، وحديث سقيم . فالصحيح عندهم ما اتصل سنده وعدلت نقلته ، والحسن منه ما عرف مخرجه واشتهر رجاله ، وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء ، ويستعمله عامة الفقهاء ، وكتاب أبي داود جامع لهذين النوعين من الحديث ، فأما السقيم منه فعلى طبقات شرها الموضوع ثم المقلوب - أعني ما قلب اسناده - ثم المجهول ، وكتاب أبي داود خليٌّ منها بريء من جملة وجوهها ، فإن وقع فيه شيء من بعض أقسامها لضرب من الحاجة تدعوه إلى ذكره فإنه لا يألُو أن يبين أمره ويذكر علته ويخرج من عهده . وحكي لنا عن أبي داود أنه قال : ما ذكرت في كتابي حديثاً اجتمع الناس على تركه . « وكان تصنيف علماء الحديث -

قبل زمان أبي داود - الجوامع والمسانيد ونحوهما ، فتجمع تلك الكتب إلى ما فيها من السنن والأحكام أخباراً وقصصاً ومواظماً وآداباً ، فأما السنن المحضه فلم يقصد واحدٌ منهم جمعها واستيفاءها ولم يقدر على تخليصها واختصار مواضعها من أثناء تلك الأحاديث الطويلة ومن أدلة سياقها على حسب ما اتفق لأبي داود ، ولذلك حلّ هذا الكتاب عند أئمة الحديث وعلماء الأثر محل العجب فضربت فيه أكباد الابل ودامت إليه الرحل (٣) .

* وقال أبو حامد الغزالي عن «سنن أبي داود» :

«إنها تكفي المجتهد في أحاديث الأحكام» (٤)

* وقال ابن القيم :

(لما كان كتاب «السنن» لأبي داود رحمه الله من الاسلام بالموضع الذي خصه الله به ، بحيث صار حكماً

(١) ومما البخاري ومسلم

(٢) معالم السنن ، ١٠/١ - ١١

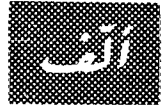
(٣) معالم السنن ، ١١/١

(٤) « البداية والنهاية » ، ٥٥ / « حجة الله البالغة » ، وانظر « قواعد التحديث » ، ص ٢٢٢ و « مفتاح السنة » ، للغولي ص ٨٥

بين أهل الإسلام ، وفصلا في موارد النزاع والخصام ، فإليه يتحاكم المنصفون ، وبحكمه يرضى المحققون ، فإنه جمع شمل أحاديث الأحكام ، ورتبها أحسن ترتيب ونظمها أحسن نظام ، مع انتقائها أحسن انتقاء ، واطراحه منها أحاديث المجروحين والضعفاء (١) .

تأليف

أبو داود كتابه «السنن» في وقت مبكر ، وعني بتأليفه وترتيبه عناية بالغة ، وأعاد النظر فيه مرات متعددة . هذا أمرٌ لا شك فيه .



أما كونه ألفه في وقت مبكر فيدلنا على ذلك ما ذكره مترجمو أبي داود من أن المؤلف روى كتابه «السنن» ببغداد ونقله عنه أهلها ، ويقال : إنه صنفه قديماً وعرضه على أحمد بن حنبل فاستجاده واستحسنه (٢) والإمام أحمد متوفى سنة ٢٤١ هـ .

وقد يمكننا هذا النص أن نفهم أنه ألف الكتاب قبل أن يأتي بغداد ، ولعله ألفه في طرسوس ، لأنه جاء في أخباره أنه ألف المسند بطرسوس ومكث في ذلك مدة طويلة يبذل جهده في الاختيار والانتقاء والتبويب والترتيب . قال محمد بن صالح الهاشمي (٣) :

(قال أبو داود: أقيمت بطرسوس عشرين سنة أكتب المسند ، فكتبت أربعة آلاف حديث ، ثم نظرت فإذا مدار الأربعة آلاف على أربعة أحاديث لمن وفقه الله) ثم ذكر الأحاديث .

وواضح أنه يريد بالمسند كتابه «السنن» لأن قريباً من هذا النص نقله عنه ابن داسة مصرحاً فيه بذكر السنن (٤) ، وعدد أحاديث كتاب «السنن» قريب من هذا الرقم .

ومما يؤكد لنا أن تأليفه كان في وقت مبكر من حياته النظر في مجموع أخباره فهناك ما يدل على أن الرجل بذل به عناية فائقة وأنفق في ذلك مدة طويلة وأنه عرض هذا الكتاب بعد تمامه على الإمام أحمد المتوفى سنة ٢٤١ فإذا كان أبو داود قد ولد سنة ٢٠٢ واستغرق مدة عشر سنوات في تأليفه وافترضنا أنه عرضه عليه قبل وفاته بخمس سنوات ، فيكون عمر المؤلف عند ذلك بضعاً وعشرين سنة ، أي في وقت النشاط والقدرة . وهذا وقت مبكر جداً .

(١) «تهذيب ابن القيم» ٨/١ (٢) «تاريخ بغداد» ٥٥/٩ و «تهذيب التهذيب» ١٧١/٤ و «مختصر سنن أبي داود» ٥/١ و «جامع الأصول» ١١١/١

(٣) «تهذيب الاسماء واللغات» للنووي ٢٢٤/٢

(٤) انظر خبر ابن داسة فيما يأتي ص ٢٣٨ وقد سبق أن وردت هذه الأحاديث ص ٢٢٨

وأما كونه غني به عناية بالغة فهذا أمر تدل عليه دلائل كثيرة كلها تقطع بأن المؤلف بذل مجهوداً كبيراً وأنه نظر فيه ونقحه وقرأه مرات وكان يزيد فيه وينقص .

من هذه الدلائل ما ذكره راوي هذا الكتاب الإمام الحافظ أبو علي محمد بن أحمد اللؤلؤي الذي قال بعد أن روى الحديث ٩١١ ما يلي : (هذا الحديث لم يقرأه أبو داود في العرضة الرابعة) (١) وقال صاحب «عون المعبود» في شرح ذلك : (أي لما حدثت وقرأ أبو داود هذا الكتاب في المرة الرابعة لم يقرأ هذا الحديث) (٢)

ومن هذه الدلائل قول علي بن الحسن بن العبد : (سمعت كتاب السنن من أبي داود ست مرار . بقيت من المرة السادسة بقية) (٣) وفي تنمة الخبر أنه قرأها في السنة التي مات فيها وهي سنة ٢٧٥ .

أي إن المؤلف ظل يقرأ الكتاب ويذيعه في الناس مدة تقرب من أربعين سنة فلا عجب أن يكون واحد كعلي بن الحسن قد سمع منه هذا ست مرات .

ومن هذه الدلائل ما نقله أبو بكر بن داسة عن أبي داود حيث يقول :
(كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة ألف حديث ، انتخبت منها ما ضمته هذا الكتاب - يعني كتاب السنن - جمعت فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث ذكرت فيها الصحيح وما يشبهه ويقاربه ، وما فيه ومن شديد بينته ، ويكفي الإنسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث :

- * أحدها : قوله (ﷺ) : « الأعمال بالنيات » .
- * والثاني : قوله (ﷺ) : « من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه » .
- * والثالث : قوله (ﷺ) : « لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرضى لأخيه ما يرضاه لنفسه »
- * والرابع : قوله (ﷺ) : « الحلال بين والحرام بين ، وبين ذلك أمور مشبهات » (٤) .

ومما يدل على عنايته وإجادته لهذا الكتاب تعليق الذهبي على كلام أبي داود الذي نقله ابن داسة والمتضمن وعداً بتبيين الضعيف الظاهر . قال الذهبي : (وقد وفى بذلك فإنه بين الضعيف الظاهر ، وسكت عن الضعيف المحتمل) (٥) .



(١) « سنن أبي داود » ، ٣٣١/١
 (٢) « عون المعبود » ٣٤٣/١ (٣) انظر « رسالة أبي داود » بتحقيقناص ١٣
 (٤) « تاريخ بغداد » ٥٧/٩ « المنتظم » ٩٧/٥ « طبقات السبكي » ٢٩٢/٢ « وفيات الأعيان » ٤٠٤/٢ « كشف الظنون » ١٠٠٤/٢
 « مختصر المنذري » ٥/١ « المنهج الاحمد » ١٧٥/١ « جامع الامسول » ١١١/١
 (٥) « طبقات السبكي » ٢٩٢/٢

روايات

أن يكون هذا الكتاب قد روي من طرق كثيرة ، غير أن الرواة الذين ذكرهم العلماء تسعة وقد أوردنا أسماءهم في كلامنا على تلامذته .



والحق أن هؤلاء الرواة الذين عرفناهم - وغيرهم كثير ممن لم نقف على أسمائهم - قد أدوا خدمة جليلة لكتاب أبي داود ، وللسنة بوجه عام ، فجزاهم الله عن ذلك خير الجزاء .

وقد انتهيت من بحثي إلى أن كتاب « السنن » متواتر إلى صاحبه دون شك. وأن أولئك الدساسين الذين يريدون أن يشككوا المسلمين بكتب ثقافتهم الدينية وبالأصول الإسلامية قوم دفعهم إلى ذلك التعصب الأعمى والحقد الدفين .

ذكر العلماء أن الروايات عن أبي داود بكتابه « السنن » كثيرة جداً وهذا أمر طبيعي ، لأن رجلاً ظلّ يقرأ كتابه مدة تقرب من أربعين سنة لا بد أن يكون عدد الذين رووه عنه كبيراً ، لا سيما أن أبا داود - كما سبق أن أشرنا إلى ذلك في ترجمة حياته - محدث مشهور يقصده الناس لعلمه وفضله حتى إن الدولة رأت في سكناه بالبصرة سبباً لإحياء المدينة الميتة وعمارة القرية الخربة . ومن عادة المؤلفين أنهم دائماً في تنقيح مستمر لكتبهم ، يقدمون ويؤخرون ويزيدون وينقصون ، وكلما نظروا في أثر من آثارهم رأوا أنه بحاجة إلى تعديل .

ومن أجل ذلك كان كلام الحافظ ابن كثير عن روايات سنن أبي داود هو الكلام الطبيعي الذي جاء نتيجة لما ذكرنا . قال في « مختصر علوم الحديث » :

(الروايات عند أبي داود بكتابه السنن كثيرة جداً ، ويوجد في بعضها من الكلام بل والأحاديث ما ليس في الأخرى) (١)

ولذلك كان أبو داود يحذف بعض الأحاديث ويزيد بعضاً في محاولات تنقيح الكتاب وإحكام ترتيبه ، وقد مر معنا كلام اللؤلؤي الذي يذكر فيه أن أبا داود في المرة الرابعة لم يقرأ حديثاً - ذكره - ويحسن بنا أن نتعرف إلى أصحاب هذه الروايات وهم :

١ - أبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي :

وهذه النسبة تتصل بالمهنة ، فهي نسبة إلى اللؤلؤ لأنه كان يبيعه وقد توفي (٢) سنة ٥٣٣٣ هـ .

(١) « الباحث الحديث » ص ٤١ (٢) « تذكرة الحفاظ » ٣/ ٨٤٥

وروايته من أصح الروايات لأنها من آخر ما أملى أبو داود فقد سمع السنن مرات عديدة كانت آخر
من في السنة التي توفي فيها أبو داود : سنة ٢٧٥ هـ .

وقد روى عن اللؤلؤي هذه السنن القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي أبو عمر، وهو ممن ترجم
له الخطيب (١) وذكر أنه من أهل البصرة وعدد أساتذته فذكر منهم اللؤلؤي وعبد الفاجر بن
سلامة الحمصي ومحمد بن أحمد الأثرم وعلي بن إسحاق الماردني ويزيد بن إسماعيل الخلال
ومحمد بن الحسين الزعفراني الواسطي ، وأثنى عليه الخطيب (١) فقال : (كان ثقة أميناً ، ولي القضاء
بالبصرة، وسمعت منه بها «سنن أبي داود») وذكر أنه ولد سنة ٣٢٢ وتوفي سنة ٤١٤ هـ .

وقد روى عن القاسم الهاشمي هذه السنن الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣ والخطيب البغدادي
إمام ثقة ذائع الصيت (٢) .

ورواية الخطيب هي التي اعتمدت بالنسبة للشائع من نسخ أبي داود برواية اللؤلؤي .

ومن المفيد أن نذكر أن ابن عساكر المتوفى سنة ٥٧١ هـ قد ألف كتابه «الإشراف على معرفة الأطراف» (٣)
الذي جمع فيه أطراف «سنن أبي داود» معتمداً على رواية اللؤلؤي (٤) . أما المزي المتوفى سنة ٧٤٢ هـ
فقد جمع في كتابه «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» أطراف أحاديث «سنن أبي داود» من الروايات
الأربعة وهي روايات : اللؤلؤي ، وابن داسة ، وابن العبد ، وابن الأعرابي ، بحيث يورد حديث
السنن ثم يقول : أخرجه أبو داود في باب كذا ، فإن كان ذلك الحديث موجوداً في رواية اللؤلؤي
يسكت عنه ولا يقول : إن هذا الحديث من رواية اللؤلؤي سواء كان ذلك الحديث في باقي الروايات
الثلاثة موجوداً أم لا . وإن لم يكن الحديث من رواية اللؤلؤي ، بل من رواية الثلاثة الآخرين أو من رواية
واحد منهم فيقول بعد إخراجه : حديث أبي داود في رواية ابن داسة مثلاً أو رواية ابن العبد مثلاً أو
في رواية ابن الأعرابي مثلاً أو في رواية هؤلاء الثلاثة أو اثنين منهم (٥) .

٢ - أبو بكر محمد بن بكر بن عبد الرزاق بن داسة التمار :

المتوفى سنة ٣٤٦ هـ . وروايته مشهورة ولا سيما في بلاد المغرب وتقارب رواية اللؤلؤي . والاختلاف
بينهما غالباً بالتقديم والتأخير (٦) .

(١) « تاريخ بغداد » ٤٥١/١٢ (٢) انظر ترجمته في « طبقات الشافعية ١٢/٣ و « وفيات الأعيان » و « معجم الأدباء » ٢٤٨/١

(٣) ومخطوطته موجودة في مصر في دار الكتب المصرية (انظر « تحفة الأشراف » ٤/١ تعليق رقم ٥)

(٤) « عون المعبود » ٥٤٨/٤

(٥) « عون المعبود » ٥٤٨/٤

(٦) « المنهل المنبذ المورود » نعمود خطاب السبكي ١٩/١ و « عون المعبود » ٥٤٧/٤

وقد وصلت إلينا بعض المخطوطات برواية ابن داسة وقد اعتمد على واحدة منها صاحب عون المعبود (١) ونقل عن السيوطي قوله فيها : وروايته أكمل الروايات (١) وقال : إن كثيراً من الروايات موجودة في رواية ابن داسة وليس هو في رواية اللؤلؤي كما نبهت على ذلك في مواضعها من هذا الشرح (١) كما سنشير إلى ذلك في موضعه إن شاء الله . وقد أتيح لي أن أقف على نسخة مصححة على مخطوطة أثبتت الفروق بين رواية ابن داسة واللؤلؤي .

٣ - أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري المعروف بابن الأعرابي (٢) :

صاحب التصانيف ، الإمام الزاهد الحافظ شيخ الحرم . كان أبو داود أحد أساتذته وقد سمع منه « السنن » .

ومن شيوخه أيضاً الحسن بن محمد الزعفراني ومحمد بن عبد الملك الدقيقي . وروى عنه ابن المقرئ وابن منده وأحمد بن محمد بن مفرج القرطبي .
ولد ابن الأعرابي سنة ٢٤٦ وتوفي ٣٤٠ هـ .

وقد سقط من نسخته كتاب الفتن والملاحم والحروف والقراءات والخاتم ونحو النصف من كتاب اللباس ، وفاته أيضاً من كتاب الوضوء والصلاة والنكاح أوراق كثيرة (١) .

٤ - أبو الحسن علي بن الحسن بن العبد الأنصاري المتوفى سنة ٣٢٨ :

ويعرف بأبي الحسن الوراق سمع أبا داود السجستاني وعثمان بن خرزاذ الأنطاكي ؛ روى عنه الدارقطني (٤) .

وهذه الرواية فيها من الكلام على جماعة من الرواة والأسانيد مالميس في رواية اللؤلؤي (٥) .
وقد جاء في آخر مخطوطة الرسالة التي في وصف السنن نص ينقل عن هذا الراوي (علي بن الحسن بن العبد) وهو قوله :

(سمعت كتاب السنن من أبي داود ست مرار بقيت من المرة السادسة بقية) وقد سبق أن أوردت هذا الكلام (٦) .

(١) « عون المعبود » ٥٤٧/٤

(٢) انظر « تذكرة الحفاظ » ٨٥٢/٣

(٣) « المنهل المذبذوب » ١٩/١ وهذا الذي سقط هو من نسخته الاصلية في الغالب والله اعلم .

(٤) « تاريخ بغداد » ٣٨٢/١١ (٥) « المنهل المذبذوب » ١٩/١

(٦) انظر ص ٢٣٧ من هذا البحث وانظر « رسالة أبي داود الى أهل مكة » ص ١٣ طبع دار العربية بيروت .

- ٥ - أبو أسامة محمد بن عبد الملك الرؤاسي (١) .
٦ - أبو سالم محمد بن سعيد الجلودي (١) .
٧ - أبو عمرو أحمد بن علي بن الحسن البصري (١) .
٨ - أبو الطيب أحمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن الأشثاني (١) .
٩ - أبو عيسى إسحاق بن موسى بن سعيد الرملي الوراق المتوفى سنة ٣٢٠ هـ
وقالوا : إنه وراق أبي داود (١).



تجزئة الكتاب

ذكر أبو داود في «رسالته إلى أهل مكة» أن عدد كتب هذه السنن ١٨ جزءاً مع المراسيل، منها جزء واحد مراسيل . ويبدو أن النسخ والرواة جزؤوا الكتاب إلى أجزاء ، ومن أجل ذلك فهذه التجزئة تختلف من إنسان لآخر .

أما تجزئة الخطيب البغدادي وهو الذي روى سنن أبي داود برواية اللؤلؤي فتبلغ تقديراً حوالي ٣٠ جزءاً لأنه يفهم من تعليقات المحقق الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد أن عدد أجزاء المقدار المطبوع في الجزأين الأولين بلغ ١٤ جزءاً من تجزئة الخطيب البغدادي (٢).

وقد استعرضت الجزأين الثالث والرابع فلم أجد المحقق ذكر شيئاً عن هذه التجزئة .

وفي عصر الطباعة رأينا كتاب أبي داود مطبوعاً في جزء مرة ، ورأيناه مرة أخرى مطبوعاً في جزأين ، ورأيناه مطبوعاً مرة ثالثة بأربعة أجزاء .

أقسام الكتاب وتبويبه

١ - الكتاب من المقدمة، وهذا موضع تعجب، ذلك لأن مؤلفه كتب رسالة في وصف سننه وهي أحسن ما تكون توضيحاً لعمله وعرضاً لخطته ووضعاً للأمر في نصابها، ولو أن قائلها ذهب إلى أنها تصلح أن تسدّ مسدّ المقدمة لما كان مخطئاً .

(١) لم أجد لهؤلاء الرواة تراجم مفصلة تنفع الفلة ، ولعلي أجد ذلك أو شيئاً منه في المستقبل

(٢) انظر السنن ، ٢/٣٦٢

وليس أبو داود وحده الذي خلا كتابه من المقدمة ، بل شاركه في ذلك غيره ، فالبخاري أيضاً لم يكتب لحامه الصحيح مقدمة ، لكنَّ الفرق بينهما أن البخاري رحمه الله لم يتح له النظر في كتابه بعد تأليفه (١) ، أما أبو داود فقد بقي يقرأ « السنن » ويذيعها بين الناس أربعين سنة كما أسلفنا .

ولعلَّ الأمر يتعلق بأطوار التأليف ، إذ ليس البخاري وأبو داود وحدهما لم يكتبتا مقدمات لكتبيهما ، بل نجد كذلك الامام أحمد لم يكتب مقدمة لمسنده وابن المبارك لم يكتب مقدمة لكتابه : الزهد ، والجهاد .

٢ - ينقسم كتاب « السنن » إلى كتب كبيرة بلغت ٣٦ كتاباً هي :

(١) الطهارة - (٢) الصلاة - (٣) الزكاة - (٤) اللقطة - (٥) المناسك - (٦) النكاح
 (٧) الطلاق - (٨) الصوم - (٩) الجهاد - (١٠) الضحايا - (١١) الصيد -
 (١٢) الوصايا (١٣) الفرائض - (١٤) الخراج والإمارة والفيء - (١٥) الجنائز - (١٦) الأيمان
 والنذور (١٧) البيوع - (١٨) الإجارة - (١٩) الأفضية - (٢٠) العلم - (٢١) الأشربة -
 (٢٢) الأطعمة (٢٣) الطب - (٢٤) العتق - (٢٥) الحروف والقراءات - (٢٦) الحمام -
 (٢٧) اللباس - (٢٨) الرجل - (٢٩) الخاتم - (٣٠) الفن - (٣١) المهدي - (٣٢) الملاحم -
 (٣٣) الحدود - (٣٤) الديات (٣٤) السنة - (٣٦) الأدب

٣ - وكل كتاب من هذه الكتب ينقسم إلى أبواب ، باستثناء ثلاثة كتب لم نجد فيها أبواباً هي :

كتاب اللقطة - وكتاب الحروف والقراءات - وكتاب المهدي . ولا يستوي عدد أبواب الكتب ، فبينما نجد كتاباً يشتمل على أكثر من مائة باب ككتاب الصلاة - الذي يشتمل على ثلاثمائة باب وسبعة وستين باباً - نجد كتاباً لا تتجاوز أبوابه الثلاثة ككتاب الحمام الذي اشتمل على ثلاثة أبواب فقط .

٤ - وقد نجد باباً كبيراً تحته أبواب كثيرة ، وذلك كالباب الذي جاء بعنوان «باب تفريع أبواب الجمعة» (٢) وقد جاء تحته ٣٨ باباً .

وكالباب الذي جاء بعنوان «جماع أبواب الاستسقاء وتفريعها» (٣) وقد جاء تحته ثلاثة أبواب .

٥ - هذا وليست الأبواب متساوية في حجمها وإن كان يغلب على معظمها القصر ، فقلما نجد باباً يجاوز الصفحة . بل أكثر الأبواب قصيرة قصرأ واضحاً ، وربما لا يكون في الباب إلا أثر ، كما في الباب الآتي :

(باب إخفاء التشهد

حدثنا عبدالله بن سعيد الكندي ، ثنا يونس - يعني ابن بكير - عن محمد بن اسحاق ، عن عبدالرحمن

(١) انظر كتابي « الحديث النبوي » ص ٢١٦

(٢) « السنن » ١/٣٧٧ (٣) « السنن » ١/١٢٤

ابن الأسود ، عن أبيه ، عن عبدالله قال : من السنة أن يخفى الشاهد(١) .

وقد صرح أبو داود في « رسالته إلى أهل مكة » أنه يعتمد قلة الأحاديث في الباب فقال : (ولم أكتب في الباب إلا حديثاً أو حديثين ، وإن كان في الباب أحاديث صحاح ؛ لأنه يكبر ، وإنما أردت قرب منفعته) (٢) .

وهذه الخاصة من أبرز خصائص السنن ، وكان أبو داود استخراج من الحديث أو الحديثين أبرز ما فيهما فجعله عنوان الباب ، أو كانه أدخل تحت العنوان أبرز الأحاديث عليه ، ولذا يستطيع المرء أن يعثر على الحديث المطلوب بسهولة ؛ لأن الباب قليل الأحاديث ، ومن هنا قربت منفعته على حدّ تعبير أبي داود .

وأكد أبو داود حرصه على قلة الأحاديث في الباب فقال في « رسالته إلى أهل مكة » : (وإذا أعدت الحديث في الباب من وجهين أو ثلاثة فإنما هو من زيادة كلام فيه) (٢) أي من أجل زيادة كلام فيه ؛ على أننا قد نقف على بعض الأبواب الطويلة ، وذلك كباب صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم الذي استغرق سبع صفحات (٣) . ولعل السبب يعود إلى موضوع الباب نفسه .

٦ - وأخيراً فإنّ مجموع عدد أبواب كتاب « السنن » حسب إحصاء الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد هو ١٨٨٩ باباً .

درجات أحاديث الكتاب وأنواعها



العلماء كتاب « السنن » لأبي داود على أنه من مظانّ الحديث الحسن . (٤)

قال ابن الصلاح :

(رُوينا عنه - أي عن أبي داود - أنه قال : ذكرتُ الصحيح وما يشبهه ويقاربه ، وما كان فيه وهن شديدٌ بينته ، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالحٌ ، وبعضها أصحُّ من بعض) (٥) وعقب ابن الصلاح على ذلك بقوله :

(فعلى هذا ما وجدناه في كتابه مذكوراً مطلقاً وليس في واحد من الصحيحين ولا نصّ على صحته أحدٌ عرفنا أنه الحسن عند أبي داود) (٥) .

(١) « السنن » ١/٣٥٦ (٢) انظر « رسالة أبي داود » ص ٢٣

(٣) « السنن » ٢/٢٤٨ حتى صفحة ٢٥٤

(٤) « علوم الحديث » لابن الصلاح ص ٣٣ « تدريب الراوي » ص ٩٦ « الباعث العثيث » ص ٤١ « توجيه النظر » ص ١٥٠

(٥) « علوم الحديث » ص ٣٣

وسنرى بعد قليل أن هذا الرأي موضع نظر لدى المحققين . هذا وقد حلل البقاعي في « حاشيته على الألفية » كلام أبي داود المتقدم وانتهى إلى أن هناك - على قول أبي داود - ستة أنواع من الأحاديث في كتابه وهي :

- - الأول الصحيح : ويجوز أن يريد به الصحيح لذاته .
- - الثاني شبهه : ويجوز أن يريد به الصحيح لغيره .
- - الثالث مقاربه : ويجوز أنه يريد به الحسن لذاته .
- - الرابع الذي فيه وهن شديد .
- - وقوله (وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح) يفهم منه الذي فيه وهن ليس بشديد فهو قسم خامس ، فإن لم يعتضد كان قسماً صالحاً للاعتبار فقط .
- - وإن اعتضد صار حسناً لغيره ، أي للهيئة المجموعة وصلاح للاحتجاج وكان قسماً سادساً (١) . وكذلك فإن الذهبي ذكر في « سير أعلام النبلاء » أن الأحاديث في « سنن أبي داود » ستة أنواع فقال :

- - إنَّ أعلى ما في كتاب أبي داود من الثابت ما أخرجه الشيخان وذلك نحو شطر الكتاب .
 - - ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين ورغب عنه الآخر .
 - - ثم يليه ما رغبا عنه وكان إسناده جيداً سالماً من علة وشذوذ .
 - - ثم يليه ما كان إسناده صالحاً وقبله العلماء لمجيئه من وجهين لينين فصاعداً .
 - - ثم يليه ما ضعف إسناده لنقص حفظ راويه ، فمثل هذا يسكت عنه أبو داود غالباً .
 - - ثم يليه ما كان بين الضعف من جهة راويه ، فهذا لا يسكت عنه بل يوهنه غالباً ، وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارتة (٢) .
- والحق أن أحاديث أبي داود متفاوتة المراتب ومثل هذا التصنيف يعطي فكرة مناسبة عن أحاديث الكتاب ، هذا وقد شهد العلماء بأنَّ أبا داود قد وفى بوعده بتبيين ما فيه وهن شديد . نقل السبكي عن الذهبي قوله الآتي :

(وقد وفى بذلك فإنه بين الضعيف الظاهر وسكت عن الضعيف المحتمل ، فما سكت عنه لا يكون حسناً عنده ولا بدّ ، بل قد يكون مما فيه ضعف) (٣) .

وبالغ الحافظ السلفي فزعم أنَّ ما في سنن أبي داود صحيح ، فقد ذكر الكتب الخمسة وقال :

(اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب) .

(١) كشف الظنون ، لعاجي خليفة ١٠٠٥/٢

(٢) قواعد التحديث ، ص ٢٢٢

(٣) طبقات الشافعية ، ٢/٢٩٥

فردّ عليه ابن الصلاح وقال : (وهذا تساهل ، لأن فيها ما صرحوا بكونه ضعيفاً أو منكراً أو نحو ذلك من أوصاف الضعيف ، وصرّح أبو داود فيما قد منا روايته عنه بانقسام ما في كتابه إلى صحيح وغيره) (١) .
وكلام ابن الصلاح هذا صحيح ، وإن كان المحققون من العلماء - كما رأيت - لا يوافقونه على رأيه الذي ورد آنفاً من أن الأحاديث التي سكت عنها أبو داود حسنة . ومن هؤلاء المحققين الذهبي والحافظ العراقي وغيرهما .

والسبب في موقف ابن الصلاح أنه كان يرى أن ليس للمتأخر أن يجرؤ على الحكم بصحة حديث ليس في أحد الصحيحين أو لم ينصّ على صحته أحد من أئمة الحديث السابقين .

قال الأستاذ أحمد شاكر :

(إن ابن الصلاح يحكم بحسن الأحاديث التي سكت عنها أبو داود ولعله سكت عن أحاديث في السنن ، وضعفها في شيء من أقواله الأخرى كإجاباته للأجري في الجرح والتعديل ، والتصحيح والتعليل ، فلا يصح إذن أن يكون ما سكت عنه في «السنن» وضعفه في موضع آخر من كلامه حسناً ، بل يكون عنده ضعيفاً .

وإنما لجأ ابن الصلاح إلى هذا اتباعاً لقاعدته التي سار عليها من أنه لا يجوز للمتأخرين التجاسر على الحكم بصحة حديث لم يوجد في أحد الصحيحين أو لم ينصّ أحد من أئمة الحديث على صحته) (٢) .

وقال في موضع آخر :

(وقد رد العراقي وغيره قول ابن الصلاح هذا ، وأجازوا لمن تمكن وقويت معرفته أن يحكم بالصحة أو بالضعف على الحديث بعد الفحص عن اسناده وعلله ، وهو الصواب . والذي أراه أن ابن الصلاح ذهب إلى ما ذهب إليه بناء على القول بمنع الاجتهاد بعد الأئمة ، فكما حظروا الاجتهاد في الفقه أراد ابن الصلاح أن يمنع الاجتهاد في الحديث ، وهيئات فالقول بمنع الاجتهاد قولٌ باطل لا برهان عليه من كتاب ولا سنة ولا تجدله شبه دليل) (٣) .



(١) « علوم الحديث » ٣٦ - ٣٧

(٢) « الباعث الحثيث » ص ٤٢ (٣) « الباعث الحثيث » ص ٢٩

الضعيف في سنن أبي داود

كتاب «السنن» كما اتضح لنا أحاديث ضعيفة ، صرح أبو داود نفسه بضعف بعضها ، ولم يصرح بتضعيف بعضها الآخر ؛ إما لأن ضعفها محتمل عنده وليس بشديد ، وإما لأنه صرح في غير «السنن» بضعفها كما ذكر ذلك الاستاذ أحمد شاكر في النص الذي أورده قبل قليل (١) .

فالأحاديث التي صرح بضعفها أمرها هيّن ، وكذلك الأحاديث التي سكت عنها وأخرجها الشيخان أو أحدهما فهي صحيحة ، أما الأحاديث التي سكت عنها وليست من هذا القبيل ولا ذاك فإننا نستطيع أن نحكم عليها بالنظر في أسانيدها ، فما حكم له سنده بالصحة كان صحيحاً وما حكم له سنده بالضعف كان ضعيفاً .

ومن الجدير بالذكر أن نوه هنا بأن المنذري وابن الصلاح وغيرهما ذكروا أن محمد بن اسحاق بن منده الحافظ حكى أن شرط أبي داود والنسائي إخراج حديث أقوام لم يجتمع على تركهم ، ويحكون عن أبي داود أنه قال : (ما ذكرت في كتابي حديثاً اجتمع الناس على تركه) (٢) .

وهذا الذي يحكونه عن أبي داود أدق من كلمته الواردة في رسالته إلى أهل مكة وهي (وليس في كتاب السنن عن رجل متروك الحديث شيء) إذ قد أخرج عن أبي جناب الكلبي (٣) ومحمد بن عبدالرحمن البيهقي (٤) وهما من المتروكين وإن وجد من يزيهما ، فلا يعد أمثالهما من المجتمع على تركهم .

وروي عن جابر الجعفي فقد أخرج له الحديث رقم ١٠٣٦ ونصّه « إذا قام الامام في الركعتين فإن ذكر قبل أن يستوي قائماً فليجلس فإن استوى قائماً فلا يجلس ، ويسجد سجدة السهو » ثم قال عقبه : (وليس في كتابي عن جابر الجعفي إلا هذا الحديث) (٥) .

وقد ترجم الذهبي في «الميزان» لجابر هذا وذكر ما يدل على ضعفه واتهامه (٦) وذكر أبو داود في كتابه السنن عمرو بن ثابت (٧) وهو رافضي ، وقد قرر ذلك أبو داود نفسه فقال بعد أن أورد الحديث رقم ٢٨٧ : (ورواه عمرو بن ثابت عن ابن عقيل ...) ثم قال : (قال أبو داود : وعمرو بن ثابت رافضي رجل سوء ولكنه كان صدوقاً في الحديث) (٨) .

(١) وانظر أيضاً كلام الحافظ الذهبي الذي أورده في ص ٢٤٥

(٢) « مختصر المنذري » ، ٨/١ « علوم الحديث » ، ٢٣ « تدريب الراوي » ، ٩٧ « توجيه النظر » ، ١٥٠ « قواعد التحديث » ، ٢٣١

(٣) أنظر « الميزان » ، ٣٧١/٤ (٤) أنظر « الميزان » ، ٦١٧/٣

(٥) انظر « سنن أبي داود » ، ٣٧٣/١ - ٣٧٤

(٦) انظر « الميزان » ، ٣٧٩/١

(٧) انظر ترجمته في « الميزان » ، ٢٤٩/٣ (٨) انظر « السنن » ، ٣٣٠/١

وروى أيضاً عن الحارث الأعور (١) الحديث رقم ٩٠٨ وفي الحارث ما فيه (٢) .



لماذا أوردني كتابه الضعيف



أبو داود بعض الأحاديث الضعيفة في كتابه للأموال الآتية :

- ١ - لأن طريقته في التصنيف هي أن يجمع كل الأحاديث التي تتضمن أحكاماً فقهية ذهب إلى القول بها عالم من العلماء .
 - ٢ - لأنه كان يرى أن الحديث الضعيف إن لم يكن شديد الضعف أقوى من رأي الرجال ومن القياس (حكى ابن منده أنه سمع محمد الباقر يقول : كان من مذهب النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه قال ابن منده : وكذلك أبو داود السجستاني يأخذ مأخذه ويخرج الاسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره لأنه أقوى عنده من رأي الرجال) (٣) .
وحكى ابن العربي عن أبي داود أنه قال لابنه :
(إن أردت أن أقصر على ما صحّ عندي لم أر من هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء ، ولكنك يا بني تعرف طريقتي في الحديث أني لا أخالف ما يضعف إلا إذا كان في الباب ما يدفعه) (٤) .
 - ٣ - أما إذا كان الحديث شديد الضعف فإنما يورده ليدل على عدم تبيينه لمضمونه ، وكأنه بذلك يرد على الآخرين به قائلاً : ليس لكم دليل بهذا الحديث على رأيكم لأن الحديث شديد الضعف . ومثال ذلك ما جاء في باب النهي عن التلقين (٢) حيث عقد الباب على حديث ضعيف ولم يورد في الباب غيره ، فقد جاء بالحديث رقم ٩٠٨ فقط وهو : (عن أبي اسحاق ، عن الحارث ، عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا علي ! لا تفتح على الامام في الصلاة » قال أبو داود : أبو اسحاق لم يسمع من الحارث إلا أربعة أحاديث ليس هذا منها) (٥) .
- أي إن الحديث منقطع ، فإذا أضفنا إلى ذلك أن الحارث نفسه متهم بالكذب عرفنا أن الحديث شديد الضعف .

(١) انظر « ترجمته في الميزان » ، ٤٣٥/١

(٢) انظر « السنن » ، ٣٣٠/١

(٣) « علوم الحديث » ، ٣٣-٣٤ تدريب الراوي ٩٧ « توجيه النظر » ، ١٥٠

(٤) « المنهل العذب المورود » ، للشيخ محمود خطاب السبكي ١٨/١

(٥) انظر « السنن » ، ٣٣٠/١

موازنة بين سنن أبي داود والصحيحين

هذا الموضوع وحده يصلح أن يكون محل دراسة خاصة وعناية تامة ويمكن أن تؤلف فيه رسالة كبيرة، غير أنني أرمي من وراء ذكرها هنا أن أشير فقط إلى أن كتاب السنن جليل الشأن عند كثير من العلماء المتقدمين فهو يأتي بعد الصحيحين مباشرة، بل إن الخطابي رحمه الله قدّم السنن عليهما كما مر معنا في مبحث (ثناء العلماء على السنن) ويحسن أن نورد قول الخطابي مرة أخرى؛ قال: (فأما أهل خراسان فقد أولع أكثرهم بكتابتَي محمد بن اسماعيل ومسلم بن الحجاج ومن نما نحوهما في جمع الصحيح على شرطهما في السبك والانتقاد إلا أن كتاب أبي داود أحسن رصفاً وأكثر فقهاً) (١).

وقد أقام عدد من العلماء (٢) موازنة بين سنن أبي داود وصحيح مسلم وذكروا أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف، ومنهم من رجّح عمل هذا، ومنهم من رجّح عمل ذلك، والذي يهمني من هذه الموازنة أن طائفة من العلماء ترى أنّ «سنن أبي داود» في درجة تقارب درجة الصحيحين أو تفوقها.

زوائد أبي داود

يظهر أن زوائده عمّا في الكتب الخمسة الأخرى (٣) قليلة فقد سبق أن أوردنا أن الذهبي ذكر أن ما في «السنن» مما يوافق ما أخرجه الشيخان يبلغ شطر الكتاب (٤).

وإذا تتبعنا تعليقات الحافظ المنذري تبين أنّ زوائده عمّا في الكتب الخمسة قليلة جداً، فما أقل الأحاديث التي لا يذكر المنذري أنها وردت في بعض هذه الكتب.

وقد آلف بعضهم في شيء من ذلك فجمع زوائد أبي داود على الصحيحين وشرحها (٥) ويحسن أن نشير هنا إلى أن كتاب أبي داود أجمع هذه الكتب، نعم ليست فيه زيادات كثيرة على ما في هذه الكتب بمجموعها غير أن فيه كثيراً مما ليس في واحد منها على انفراد، هذا وزوائده أحسن حالاً من زوائده غيره كابن ماجه مثلاً.



(١) «معالم السنن ١/١١»
 (٢) انظر كلام ابن الصلاح وابن سيد الناس والمراقي في «ملفوظ الحديث» ص ٣٤ - ٢٢٦ و «تدريب الراوي» ص ٩٧ وما بعدها و «توجيه النظر» ص ١٥٠ وما بعدها
 (٣) وهي «صحيح البخاري» و «صحيح مسلم» و «جامع الترمذي» و «سنن النسائي» و «سنن ابن ماجه»
 (٤) «طبقات الشافعية» ٢/٢٩٣
 (٥) انظر مبحث: دراسات عن سنن أبي داود في آخر هذا المقال

خاتمة

أن نورد بعض الخصائص المهمة التي نستطيع أن نلمسها في «السنن» .



تعدد الطرق :

هناك أحاديث كثيرة في «السنن» مروية بطريقتين أو أكثر ، وهو يورد هذين الطريقتين أو هذه الطرق في الاسناد قبل أن يأتي بمتن الحديث غالباً ، وإذا أراد التحويل من طريق إلى آخر رمز إلى ذلك بالحرف (ح) على عادة المحدثين (١) قال في «رسالته»: (وإذا أعدت الحديث في الباب من وجهين أو ثلاثة فلإنما هو من زيادة كلام فيه وربما تكون فيه كلمة زيادة على الأحاديث) (٢).

تكرار الحديث :

في الحديث الواحد من المعاني والأحكام الشيء الكثير ، فلقد أوتي صلى الله عليه وسلم جوامع الكلم (٣). فإذا أورد المؤلف الحديث في باب من الأبواب من أجل معنى وارد فيه ، اضطر إلى اعادته في باب آخر من أجل معنى آخر تضمنه الحديث ، ومن هنا كان لا مفر من تكرار الحديث في الكتب المصنفة على الأبواب (٤) وهذا هو السبب الذي جعل أبا داود يكرر الحديث أحياناً . ولكنه لا يبلغ في تكراره مبلغ البخاري في صحيحه . ولا يقطع تقطيعه .



الدقة في إيراد الروايات



ظاهرة واضحة تمام الوضوح في «كتاب السنن» ونضرب على ذلك بعض الأمثلة :
— فهو إذا روى الحديث عن طريق رجلين يثبت الرواية التي يرى أنها الصواب ثم يورد رواية الرجل الآخر كما فعل في الحديث رقم ٢٠ الذي رواه عن زهير بن حرب وهناد بن السري وفيه : (أما هذا

(١) والأمثلة على ذلك كثيرة لا يفيد حصرها وانظر مثلاً على ذلك الحديث رقم ٤٢ في «السنن» ، ٤١/١

(٢) انظر «رسالة أبي داود» ، ص ٢٣

(٣) انظر كتابي «الحديث النبوي» : الفني في المعاني ص ٤٧ والایجاز ص ٨٥

(٤) وكذا الكتب المرتبة على الرجال ، أعني المسانيد فإن التكرار وارد فيها لسبب آخر لا يخفى ، وهو أن الحديث الواحد يروى عن أكثر

من صحابي

فكان لا يستتره من البول) وبعد أن انتهى من رواية الحديث قال : (قال هناد : « يستر » مكان « يستتره »).
ومما يدلنا على أن أبا داود يرى الصواب رواية زهير أن عنوان الباب الذي ورد هذا الحديث فيه هو باب الاستبراء من البول (١) .

— وقد يقتصر على رواية أحدهما دون أن يشير إلى الرواية الأخرى ، ولكنه ينبه على أنه إنما أورد رواية فلان كما في الحديث ٩٣٨ قال : (حدثنا الوليد بن عتبة الدمشقي ومحمود بن خالد قالا : ..) وبعد نهاية الحديث قال : (وهذا لفظ محمود) (٢) .

— وقد يروي الحديث عن أربعة رجال ولا يثبت واحدة يرجحها ثم ينبه على الروايات الأخرى ، وإنما يورد الروايات الأربع مرة واحدة مجموعة على وجه يدل على الدقة والاختصار كالحديث ٩٩٢ في باب كراهية الاعتماد على اليد في الصلاة قال :
(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ شَبُوبَةَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْغَزَالِيُّ قَالُوا :

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ مَعْمَرٍ عَنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : أَنْ يَجْلِسَ الرَّجُلُ فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ مُعْتَمِدٌ عَلَى يَدِهِ .
وَقَالَ ابْنُ شَبُوبَةَ : نَهَى أَنْ يِعْتَمِدَ الرَّجُلُ عَلَى يَدِهِ فِي الصَّلَاةِ .
وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ : نَهَى أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ وَهُوَ مُعْتَمِدٌ عَلَى يَدِهِ وَذَكَرَهُ فِي بَابِ الرَّفْعِ مِنَ السُّجُودِ .

وقال ابن عبد الملك : نهى أن يعتمد الرجل على يديه إذا نهض في الصلاة . (٣) .
ولم يرجح المؤلف رواية على رواية .

وقد يأتي بالحديث عن طرق بينها فروق طفيفة لا تؤثر في المعنى ، ومع ذلك فهو حريص على ذكر هذه الفروق ، كما فعل في الحديث رقم ٤ الذي رواه عن مسدد بن مسرهد عن حماد بن زيد وعبد الوارث (عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء قال :

(١) » السنن ، ٢٤/١

(٢) » السنن ، ٢٤٠/١

(٣) » السنن ، ٢٥٨/١

عَنْ حَمَّادٍ - قَالَ : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ » .

وَقَالَ - عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ قَالَ - « أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ » . (١)

- ومن الأمثلة على ذلك - وهي كثيرة جداً - حديث البول في المستحتم رقم ٢٧ الذي رواه عن أحمد بن حنبل والحسن بن علي وهو :

(لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي مُسْتَحْتَمِهِ ثُمَّ يَغْتَسِلَ فِيهِ - قَالَ أَحْمَدُ : ثُمَّ يَتَوَضَّأُ فِيهِ فَإِنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ) . (٢)

والمؤلف هنا يبين الفرق بين الروایتين اثناء الحديث . وهذه الدقة دليلٌ على مدى الحرص في نقل حديث النبي بالتحري الخالص والأداء الأمين . وتلك خصيصة خص الله بها أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، فوق مجرد نقل اخبار النبي صلى الله عليه وسلم وأحاديثه ..



الاختصار

كتاب أبي داود الاختصار الموفق لأننا نجده مقترناً بالدقة البالغة والوضوح البين ، وهذه خاصة من أهم الخصائص التي يمتاز بها كتاب « السنن » .

• ومن مظاهر الاختصار ما مررنا بنا في تبويب الكتاب من قلة الأحاديث في الباب الواحد .

• ومن أنواع هذا الاختصار أنه يعتمد إلى الحديث الطويل فيختصره فلا يورد منه إلا موضع الفقه منه ، وقد أشار أبو داود نفسه إلى هذه الخاصة فقال في رسالته :

(وربما اختصرت الحديث الطويل ، لأني لو كتبت بطوله لم يعلم بعض من سمعه ولا يفهم موضع الفقه منه فاختصرته لذلك) (٣) .

• ومن أنواع هذا الاختصار انه يأتي بحديث ، ثم بعد ذلك يأتي بسند آخر ويقول : (بمعناه) كما في الحديث (٤) رقم ٣٤ فهذه الكلمة أغنته عن إعادة الحديث ، ولكي يكون كلامه دقيقاً قال : (بمعناه) منبهاً على أن هناك فرقاً لفظياً بين الروایتين لا يؤثر في المعنى .

• ومن أنواع هذا الاختصار أنه إذا وجد روايتين في إحداهما زيادة جاء بالأولى ، ثم أورد سند الثانية وجاء بالزيادة ولا يعيد ما سبق ذكره ، وإنما يكتفي بقوله : (وذكر الحديث) ومثل هذا كثير الورد في كتابه ، فمن ذلك الأحاديث ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ ...

(٢) السنن ، ٣٦/١

(٤) السنن ، ٢٨/١

(١) السنن ، ٢٩/١

(٣) انظر رسالة أبي داود ، ص ٢٤

ففي الأول منها يذكر أبو داود حديث عبد خير الذي يصف وضوء علي رضي الله عنه كما يلي :

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ . حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ . عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ قَالَ : أَنَا عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ صَلَّى قَدَعًا بَطْهُورٍ فَقُلْنَا : مَا يَصْنَعُ بِالطَّهْوَرِ وَقَدْ صَلَّى ؟ مَا يُرِيدُ إِلَّا لِيُعَلِّمَنَا فَأَتَى بِيَانًا فِيهِ مَاءٌ وَطَسَّتْ ، فَأَفْرَغَ مِنَ الْإِنَاءِ عَلَى يَمِينِهِ فَعَسَلَ بِيَدَيْهِ ثَلَاثًا ثُمَّ تَمَضَّمْضَمَّ وَاسْتَنْشَقَّ ثَلَاثًا فَمَضَّمْضَمَّ وَتَشَّرَّ مِنَ الْكَفِّ الَّذِي يَأْخُذُ فِيهِ ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى ثَلَاثًا وَغَسَلَ يَدَهُ الشَّمَالَ ثَلَاثًا ، ثُمَّ جَعَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى ثَلَاثًا وَرِجْلَهُ الشَّمَالَ ثَلَاثًا ، ثُمَّ قَالَ : مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَعْلَمَ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ فَهُوَ هَذَا) (١) .

* وبعد ذلك أورد أبو داود رواية أخرى بسند آخر عن عبد خير هي : (صلى علي رضي الله عنه الغداة ثم دخل الرحبة (٢) فدعا بماء فأتاه الغلام بإناء فيه ماء وطست قال : فأخذ الإناء بيده اليمنى فأفرغ على يده اليسرى وغسل كفيه ثلاثاً ثم أدخل يده اليمنى في الإناء فمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً . ثم ساق قريباً من حديث أبي عوانة قال ثم مسح رأسه مقدمه ومؤخره مرة ثم ساق الحديث نحوه) (٣) .

* ثم أورد الرواية الثالثة بسند ثالث عن عبد خير أيضاً وفيها زيادة : (رأيت علياً رضي الله عنه أتى بكرسي فقعده عليه ، ثم أتى بكوز من ماء فغسل يديه ثلاثاً ثم تمضمض مع الاستنشاق بماء واحد وذكر الحديث) (٤) .

* ثم أورد الرواية الرابعة عن زر بن حبيش : أنه سمع علياً رضي الله عنه وسئل عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث . وقال : مسح على رأسه حتى لما يقطر ، وغسل رجليه ثلاثاً ثلاثاً ثم قال : هكذا كان وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم (٥) .

* وإذا روى حديثاً مختصراً نقل قول الراوي باختصاره ، كما في الحديث ٤٩ فقد قال بعد أن أورده : (قال أبو داود : قال مسدد : فكان حديثاً طويلاً ولكني اختصرته) (٦) .



(١) انظر « سنن أبي داود » ٦٢/١

(٢) جاء في « عان المعبود » ٤٢/١ الرحبة بفتح الراء وسكون العاء معلة بالكوفة . كذا في « القاموس »

(٣) انظر « سنن أبي داود » ٦٢/١

(٤) انظر « سنن أبي داود » ٦٣/١

(٥) « السنن » ، ٦٣/١

(٦) « السنن » ، ٤٤/١

طريقته واستقصاؤه

أبو داود - كما أسلفنا - يريد جمع أحاديث الأحكام التي يحتج بها الفقهاء وكان ذلك همه الأول ، وقد استطاع أن يبلغ أكثر ما يريد ، وهذا واضح من استعراض كتابه وهذا ما قرره العلماء أيضاً .

قال الدهلوي في « حجة الله البالغة » :

(كانت همه أبي داود جمع الأحاديث التي استدل بها الفقهاء ودارت فيهم ، وبنتى عليها الأحكام علماء الأمصار فصنّف « سنه » وجمع فيها الصحيح والحسن واللين والصالح للعمل) (١) .
وقال الدهلوي أيضاً في صدد حديثه عن الترمذي وأنه جمع بين طريقة الشيخين اللذين بينا وطريقة أبي داود الذي جمع كل ما ذهب إليه عالم من العلماء فقال :

(كان استحسن طريقة الشيخين حيث بينا وما أبهما ، وطريقة أبي داود حيث جمع كل ما ذهب إليه ذاهب ، فجمع كلتا الطريقتين وزاد) (٢) ويدلك على ذلك أنه يعقد باباً في جواز الشيء وكراهته ، وهذا كثير جداً ، مثل : (باب كراهة استقبال القبلة عند الحاجة) والباب الذي يليه (باب الرخصة في ذلك) (٣) ومثل (باب الوضوء من مسّ الذكر) والباب الذي يليه (باب الرخصة في ذلك) (٤) .

وفي جمعه لكل ما ذهب إليه العلماء فوائد منها :

- بيان أن بعض الأحاديث أقوى من بعض ، لا سيما عندما يعلق على واحدٍ مضعفاً إياه ويسكت عن آخر .

- ومنها بيان أن الأمر جائز مع الكراهة وليس حراماً ، أو هو رخصة .

- ومنها إتاحة الفرصة للإنسان لكي يوازن بين أقوال العلماء ويرجع ما ينصره الدليل ويعضده .

• وقد ذكر هو في « رسالته إلى أهل مكة » أنه قصد جمع أكبر قدر ممكن من السنن التي عليها مدار الأحكام فقال :

(فإن ذكر لك عن النبي صلى الله عليه وسلم سنة ليس مما خرجته فاعلم أنه حديث واهٍ إلا أن يكون

(١) قواعد التحديث ، ص ٢٣١

(٢) قواعد التحديث ، ص ٢٣٢

(٣) انظر السنن ، ٣٠/١ - ٣١

(٤) انظر السنن ، ٨٤/١ - ٨٥

في كتابي من طريق آخر ، فإني لم أخرج الطرق لأنه يكبر على المتعلم ولا أعرف أحداً جمع على الاستقصاء غيري (١).

• ومن حرصه على الاستقصاء في جمع الأحاديث المتصلة بالأحكام أنه قد يورد الحديث دون سند بعد أن يكون قد أورد حديثاً مسنداً ، كما في الحديث ١٦ وهو :

(حدثنا عثمان وأبو بكر قالوا : حدثنا عمر بن سعد عن سفيان عن الضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر قال : مَرَّ رَجُلٌ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَبُولُ ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَغَيْرِهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَبِمَّ ثُمَّ رَدَّ عَلَى الرَّجُلِ السَّلَامَ) (٢) .

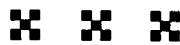
فالزيادة التي في الرواية الثانية قد أوردتها هنا دون سند وبصيغة التمريض رغبة منه في الاستقصاء مع الاختصار ؛ وذلك لأنه أوردتها في باب التيمم بالسند وذلك في الحديث (٣) رقم ٣٣٠ ، ولكنه ذكر هناك ما يدل على ضعف هذا الحديث .

— ومن طريقته أنه كثيراً ما يروي الحديث عن أكثر من شيخ وتارة عن ثلاثة وتارة عن أربعة .

ففي الحديث ١٨٨ روى الحديث عن شيخين وكذا في ١٣٦٥ .

وفي الحديث ١٨٥ روى الحديث عن ثلاثة شيوخ .

وفي الحديث ٩٩٢ روى الحديث عن أربعة شيوخ .



عناوين

قيمة كبرى في كتب الحديث ، ففيها يتجلّى فقه المؤلف وعلمه واستنباطه الدقيق وفهمه ، ذلك لأن جهده مقصور على تبويب هذه الأحاديث ووضع عنوان لكل طائفة منها والتعليق على بعضها ، إذ كتابه في جمع الأحاديث وليس في شرحها .

وسنذكر بعض الملاحظات حول عناوين أبي داود كما انتهينا إليها بعد شيء من الدراسة والتأمل :

١ — الناحية الفقهية بادية في عناوين أبي داود ، وهذا أمر طبيعي ، لأن الكتاب مؤلف على أساس فقهي

(١) « رسالة أبي داود » ص ٢٦

(٢) « السنن » ٣٣/١

(٣) « السنن » ١٣٨/١

واضح ، وهذه العناوين رؤوس مسائل فقهية بحثها الفقهاء . قال الدهلوي في « حجة الله البالغة » :
(وترجم (١) على كل حديث بما قد استنبط منه عالم وذهب إليها ذاهب) (٢) .

وقد يجد الانسان في هذه العناوين من المسائل الفقهية مالا يكاد يجده في مطولات كتب الفقه .

٢ - عناوينه يغلب عليها الايجاز ، وتبدو هذه الخاصة واضحة إذا قارننا عناوين « السنن » بعناوين صحيح البخاري .

٣ - عناوين « السنن » مصوغة صياغة تغري قارئها وسامعها بقراءة أحاديث الباب التي تندرج تحته ، ولنضرب بعض الأمثلة للتوضيح ، فعناوين الكتاب كلها تصلح للتمثيل . لنأخذ العنوان الآتي : (باب الرجل ينمس والامام يخطب) هذا العنوان لا يبيّن لنا مضمون الباب ، ولا بُدّ للأُنسان من قراءة ما جاء في هذا الباب حتى يعرف : ما بال هذا الرجل الذي ينمس أثناء خطبة الامام ، والحديث برقم ١١١٩ وهو: (إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَلْيَتَحَوَّلْ مِنْ مَجْلِسِهِ ذَلِكَ إِلَى هَبِيرِهِ) (٣) .

• ولنأخذ العنوان الآتي : (باب من أدرك من الجمعة ركعة) كذلك هذا العنوان لا ينبئ عن مضمونه ، ولا بُدّ للراغب في المعرفة من قراءة الباب ، والحديث برقم ١١٢١ وهو : (مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ) (٤) .

• وكذلك العنوان : (باب الرد على الامام) لا يدري قارئ العنوان : أيجوز الرد أم لا يجوز . حتى إذا قرأ ما جاء في الباب عرف ، والحديث برقم ١٠٠١ وهو (عَنْ سُمْرَةَ : أَمَرَتَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تَرُدَّ عَلَى الْإِمَامِ وَأَنْ نَتَّحَابَّ وَأَنْ يُسَلَّمَ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ) (٥) .

٤ - وقد يأتي بعنوان كبير يسميه (جماع أبواب ..) أو (باب تفريع أبواب ..) وذلك كما في (باب تفريع أبواب الجمعة) (٦) وتحت ٣٨ باباً ، و (جماع أبواب صلاة الاستسقاء وفروعها) (٧) وتحت ثلاثة أبواب .

٥ - وقد يأتي الباب خالياً من العنوان ، ويقتصر المؤلف فيه على ذكر (باب) كما في كتاب الصلاة (٨) .

٦ - وقد يأتي بالعنوان بصيغة الاثبات ، والحديث يدل على النفي . كما في الحديث ٦١٦ فالعنوان : باب الامام يتطوع في مكانه . والحديث هو :

(٥) د السنن ، ٣٦١/١

(٦) د السنن ، ٣٧٧/١

(٧) د السنن ، ٤١٢/١

(٨) د السنن ، ١٦٠/١

(١) أي عنوان

(٢) د قواعد التحديث ، ص ٣٢١

(٣) د السنن ، ٤٠٠/١

(٤) د السنن ، ٤٠٠/١

(لا يُصَلِّ الإمامُ في الموضعِ الذي صَلَّى فيهِ حتَّى يتحوَّلَ) .

وربما كان ذلك على تقدير (حكم الامام ...) وجرى على طريقته في إغراء قارئ العنوان بقراءة ما ورد في الباب ، وربما كان ذلك عندما يكون الحديث ضعيفاً ، فالحديث المثل ضعيف بسبب الانقطاع ، بيّنه أبو داود بقوله : (عطاء الخراساني لم يدرك المغيرة بن شعبة) (١) .

٧ - قد يأتي بالعنوان بصيغة استفهام ، من ذلك مثلاً قوله (باب أبيصلي الرجل وهو حاقرن ؟) (٢) وقوله

(كيف التكشف عند الحاجة ؟) (٣) وقوله (إذا خاف الجنب البرد أبتيمم ؟) (٤) وتختلف دلالة هذا الاستفهام من عنوان إلى عنوان . فهو يدل أحياناً على عدم جزم المؤلف بالحكم ، وأحياناً أخرى يدل على الكيفية . وهو كثير جداً (٥) .

٨ - وربما لا ينطبق العنوان على المضمون أو لا يدل على المقصود إلا بعد طول تأمل : فمن ذلك عنوان

(من جهر بها) أي بالبسلة . ففي هذا الباب ثلاثة أحاديث : أولها في عدم وجود البسلة في سورة براءة وثانيها في أن النبي صلى الله عليه وسلم قبض ولم يبين لنا أنها منها وثالثها في أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السورة حتى تنزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم (٦) .

وقال صاحب « عون المعبود » : (والاستدلال بهذا الحديث وكذا بكل حديث يدل على أن البسلة من القرآن على الجهر بها ليس بصحيح) (٧) وكأنه بذلك يقول : إن حجة القائلين بذلك واهية ولا دليل لهم ؛ لأن هذه الأحاديث لا تدل على رأيهم .

٩ - وقد يجيء حديث لا يناسب عنوان الباب الذي هو فيه ، بينما هو يناسب عنوان الباب الذي قبله . كما

في الحديث (٨٨٧) الوارد في باب مقدار الركوع والسجود (٨) ، وليس فيه ما يتصل بموضوع الباب بل هو في موضوع الدعاء في الصلاة لأن فيه « مَنْ قَرَأَ مِنْكُمْ (والتين والزيتون) فانتهي إلى آخرها (أليس الله بأحكم الحاكمين) فليقبل: بلى وأنا على ذلك من الشاهدين » . وهذا الموضوع يناسب موضوع الباب السابق وهو (باب الدعاء في الصلاة) (٩) .

وفي مثل هذه الحالة قد يكون هذا الترتيب المغلوط عائداً إلى أن النساخ نقلوا حديثاً أو عنواناً من موضع إلى موضع .

(١) « السنن » ، ٢٩٠/١

(٢) « عون المعبود » ، ٢٨٩/١

(٣) « السنن » ، ٣٢٤/١

(٤) « السنن » ، ٣٢٢/١

(١) « السنن » ، ٢٣٧/١

(٢) « السنن » ، ٥٥/١

(٣) « السنن » ، ٣٢/١

(٤) « السنن » ، ١٤١/١

(٥) انظر « السنن » ، ٣٣/١ - ٤٤ - ٧٨ - ١٠٧ - ١٠٩

تعليقاته

أن تحدثت عن تويب الكتاب وعن عناوينه وعن المنهج الذي انتهجه أبو داود في اختياره **السابق** وأود فيما يأتي أن أتحدث عن تعليقاته ، وهذه الأمور - كما أسلفت - هي التي تمثل جهد المؤلف وعلمه . ويحسن أن أبادر إلى بيان أنني لا أعني بالتعليقات هنا المصطلح الحديثي لها وإنما أريد بها ما يورد أبو داود من كلام له علاقة بالحديث .

مواضعها ومقدارها:

- أما مواضعها فهي إما أن تكون خلال إيراد الحديث ، ومن ذلك الحديث رقم ٩٨٠ فقد مرّ رجلٌ اشتهر أبوه بمجاذبة مهمة فعرف بأبيه حرصاً على الفائدة : (حدثنا القعنبي عن مالك عن نعيم بن عبدالله المجرم أن محمد بن عبدالله بن زيد - وعبدالله بن زيد هو الذي أرى النداء بالصلاة - أخبره عن أبي مسعود ...) (١) فالتعليق هنا كان في جملة اعتراضية حرصاً على إفادة القارئ والسامع . وقد يعترض بجملة معترضة ليزيل الالتباس ، كما لو جاء اسم أحد الرواة كنية فيذكر لنا اسم هذا الراوي كما في الحديث ٣٢ ففيه : (حدثني أبو أيوب - يعني الإفريقي - عن عاصم) (٢) .

وإما أن تكون التعليقات بعد إيراد الحديث . وهذا هو الغالب عليها . ولا حاجة للتمثيل عليها لأن كل الأمثلة القادمة هي من هذا النوع .

- وأما مقدارها ، فهو يتفاوت من حديث إلى آخر . فبينما يكون التعليق جملة مختصرة إذا بنا نراها تبلغ أحياناً ما يقرب من صفحة .

مضمونها:

يمكن أن تصنف هذه التعليقات حسب الموضوع الذي تدور حوله ، وسنورد ما وفقنا عليه من دراستنا لكتاب «السنن» :

١ - كلامه حول الرجال :

تعتبر هذه التعليقات من الملاحظات الحديثة بوجه عام ، ومقدارها في «السنن» لا بأس به ، ولو جمعت هذه الملاحظات في الرجال والمتون ونسقت لتكون منها بحث لطيف .

ونستطيع أن نصنف كلامه في الرجال في زمرتين :

الأولى :

كلامه في التعريف بهم وذكر أنسابهم والتحقيق في المختلف فيه منها وتبيان ما اعترأها من تصحيف وغلط .

(١) السنن ، ١/٣٥٤ ، (٢) السنن ، ١/٣٨١

والثانية :

كلامه في جرحهم وتعديلهم .

✘ ✘ ✘
التعريف

الأمثلة على التعريف بالرجال أنه أورد الحديث ١٠٦٧ وهو عن الصحابي طارق بن شهاب فقال : (قال أبو داود : طارق بن شهاب قد رأى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه شيئاً) (١) .

ومن ذلك تعريفه قعنب أحد رواة الحديث ٢٤٩٦ فقد عرفه تعريفاً مفصلاً فقال : (قال أبو داود : كان قعنب رجلاً صالحاً ، وكان ابن أبي ليلى أراد قعنباً على القضاء فأبى عليه ، وقال : أنا أريد الحاجة بدرهم فاستعين عليها برجل قال : وأينا لا يستعين في حاجته ؟ قال : أخرجوني حتى أنظر ، فأخرج ، فتواري . قال سفیان : بينما هو متوارٍ إذ وقع عليه البيت فمات) (٢) .

ومن ذلك تعريفه بأبي العباس أحد رواة الحديث ٢٥٢٩ وهو (مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ - عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَجَاهِدُ ؟ قَالَ : أَلَيْكَ أَبَوَانِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ .)

قال أبو داود : أبو العباس هذا : الشاعر ، اسمه السائب بن فروخ) (٣) .

ومن ذلك تعريفه سليمان أحد رواة الحديث ٩٧٥ فقد قال بعد أن أورد الحديث : (قال أبو داود : سليمان بن موسى كوفي الأصل كان بدمشق) (٤) .

ومن ذلك تفسيره نسبة أبي مصبح المقرائي أحد رواة الحديث ٩٣٨ فقد قال بعد أن أورد الحديث يفسر هذه النسبة : (قال أبو داود : المقرء قبيل من حمير) (٥) .

ومن ذلك تعريفه بأبي زيد أحد رواة الحديث رقم ١٠ فقد رأى أن ذكر الكنية وحدها لا يكفي فقال بعد أن أورد الحديث : (قال أبو داود : وأبو زيد هو مولى بني ثعلبة) (٦) .

(٢) د السنن ، ١٢/٣

(٤) د السنن ، ٣٥٣/١

(٦) د السنن ، ٣١/١

(١) د السنن ، ٢٨٤/١

(٣) د السنن ، ٢٥/٣

(٥) د السنن ، ٢٤٠/١

ومن ذلك تبيينه المراد من أبي شجرة أحد رواة الحديث رقم ٦٦٦ فقد قال بعد أن أورد الحديث : (قال أبو داود : أبو شجرة كثير بن مرة) (١) .

وقد بين بالتعليق بلد الراوي كما فعل في جعفر بن يحيى بن ثوبان أحد رواة الحديث ٦٧٢. فقد قال (قال أبو داود : جعفر بن يحيى من أهل مكة) (٢) .

وقد يكون حديثه عن الرجل في هذه التعليقات تصويهاً لخطأ وتصحيحاً أو تحقيقاً لاسم اختلف فيه :

فمن ذلك تصويبه لاسم أحد رواة الحديث ٢٥٢٢ وهو رباح بن الوليد الذي ورد مقلوباً مغلوطاً كما يلي : (حدثنا أحمد بن صالح ، ثنا يحيى بن حسان ، ثنا الوليد بن رباح الذمري حدثني عمي نمران ابن عتبة الذمري قال : دخلنا على أم الدرداء ...) فقد قال مصوباً هذا الخطأ : (قال أبو داود : صوابه رباح بن الوليد) (٣) .

ومن ذلك اشارته إلى قول آخر في اسم الرجل الوارد في الحديث وقد يكون أحدهما تصحيحاً للآخر ، كما في الحديث ١٠٠٧ الذي جاء فيه : (صلى بنا إمام لنا يكنى أبا رمثة فقال : صليت هذه الصلاة أو مثل هذه الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم ..) قال أبو داود عقب الحديث :

(قال أبو داود : وقد قيل (أبو أمية) مكان (أبي رمثة) (٤) .

ومن ذلك تحقيقه اسم أحد رواة الحديث ٦٣ وهو محمد بن عباد بن جعفر فقد ورد في رواية مغلوطاً فذكر القولين ثم رجح الصواب . وهذا الحديث رواه عن ثلاثة شيوخ وهم محمد بن العلاء ، وعثمان بن أبي شيبة والحسن بن علي . وجاء اسم الراوي في سنده هكذا (محمد بن جعفر بن الزبير) ثم قال : (قال أبو داود : وهذا لفظ ابن العلاء . وقال عثمان والحسن بن علي : عن محمد بن عباد بن جعفر . قال أبو داود : وهو الصواب) (٥) .

وقد يورد أقوالاً مختلفة في اسم راوٍ ولا يرجح . كما في الحديث ٨٨٨ فقد جاء في سنده اسم أحد الرواة : وهب ابن فانوس . وبعد أن أورد الحديث قال : (قال أبو داود : قال أحمد بن صالح : قلت له : مانوس أو مأبوس . قال : أما عبدالرزاق فيقول : مأبوس ، وأما حفصي فمأنوس) (٦) ولم يرجح .

(١) د السنن ، ٢٥٢/١
(٢) د السنن ، ٢٣/٣
(٣) د السنن ، ٢٦٣/١
(٤) د السنن ، ٣٢٥/١
(٥) د السنن ، ٤٨/١

البحر والتعديل

إن تعليقات أبي داود التي تناول الرجال جرحاً وتعديلاً كثيرة لن نستطيع استقصاءها وستردها أمثلة كثيرة منها الفقرة الآتية التي نتحدث فيها عن كلامه في تضعيف الحديث، ومن أجل ذلك فسأورد بعض الأمثلة هنا اكتفاء بما سيمر بنا في تضعيفه الحديث .

وهو - في جرحه للرجال - إما أن يورد قوله فيهم فقط دون أن ينقل عن بعض العلماء وإما أن يكون الحكم عليهم منقولاً عن الأئمة الذين تقدموه .

فمن الأمثلة على جرحه الرجال قوله في (عبدالسلام بن حرب) أحد رواة الحديث رقم ١٤ : (وهو ضعيف) (١)

ومن ذلك قوله في (أبان بن طارق) أحد رواة الحديث رقم ٣٧٤١ : (إنه مجهول) (٢) .

وقد يورد الحكم على الرجال منقولاً عن العلماء كما فعل في الحكم على (عبدالرحمن بن اسحاق) أحد رواة الحديث ٧٥٨ فقد نقل عن الامام أحمد تضعيفه إياه قال : (قال أبو داود : سمعت أحمد بن حنبل يضعف عبدالرحمن بن اسحاق الكوفي) (٣) .



٢ - كلامه في تضعيف الحديث

لست ذهبت أستقصي تعليقاته في تضعيف الحديث لخرجت عن حدود البحث التي رسمتها لكثرتها مع تنوعها ، ولكنني أذكر ما يعطي الفكرة الثيرة عن تعليقاته في هذا الموضوع . فمن الأمثلة على تضعيفه للحديث وبيانه سبب الضعف ما رواه عن شيخه محمد بن اسماعيل بن أبي سميعة البصري في الحديث رقم ٧٠٤ ونصه :

(عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - قَالَ أَحْسَبُهُ - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى غَيْرِ سِرَّةٍ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الْكَلْبُ وَالْحَمَارُ وَالْخَنزِيرُ وَالْيَهُودِيُّ وَالْمَجُوسِيُّ وَالْمَرْأَةُ ، وَيُجْزِي عَنْهُ إِذَا مَرَّوْا بَيْنَ يَدَيْهِ عَلَى قَدْفَةٍ بِحَجْرٍ » (٤) .

ثم قال المؤلف معلقاً :

(١) د السنن ، ٣٢/١ (٢) د السنن ، ٤٦٧/٣
(٣) د السنن ، ٢٨٠-٢٨١/١ (٤) د السنن ، ٢٦٣/١

قال أبو داود : في نفسي من هذا الحديث شيء ، كنتُ أذاكر به إبراهيم وغيره ، فلم أر أحداً جاء به عن هشام ولا يعرفه ، ولم أر أحداً جاء به عن هشام . وأحسب الوهم من ابن أبي سمينة يعني محمد بن اسماعيل البصري مولى بني هاشم . والمنكر فيه ذكر المجوسي ، وفيه : على قذفة بحجر ، وذكر الخنزير . وفيه نكارة قال أبو داود : ولم أسمع هذا الحديث إلا من محمد بن اسماعيل بن أبي سمينة ، وأحسبه وهم ؛ لأنه كان يحدثنا من حفظه (١) .

ومن الأمثلة على ذلك تعليقه على الحديث ١٩ فقد بين درجته ثم ذكر سبب الضعف ونصه : (. عن همام ، عن ابن جريج عن الزهري عن أنس قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء وضع خاتمته) . قال : (قال أبو داود : هذا حديث منكر) ثم قال ذاكرًا سبب الضعف : (وإنما يعرف عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهري عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتمًا من ورق ثم ألقاه . والوهم فيه من همام ، ولم يروه إلا همام) (٢) .

ومن الأمثلة على ذلك تعليقه على الحديث رقم ١٣٢ فقد نقل إنكار أحمد وابن عيينة للحديث ؛ وفي سنده (عن طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده) (قال أبو داود : قال مسدد : فحدثت به يحيى فأنكره ، وقال أبو داود : وسمعت أحمد يقول : إن ابن عيينة زعموا أنه كان ينكره ويقول : إيش هذا : طلحة عن أبيه عن جده) (٣) .

ومن الأمثلة على ذلك تضعيفه للحديث ببيان انقطاعه أي أن أحد الرواة لم يدرك الآخر ، وهذا ما يعبر عنه علماء الحديث بالانقطاع كما في الحديث ٦١٦ الذي جاء في سنده : (. عبد العزيز بن عبد الملك ثنا عطاء الخراساني ، عن المغيرة بن شعبة) .

قال أبو داود في تعليقه عليه : (قال أبو داود : عطاء الخراساني لم يدرك المغيرة بن شعبة) (٤) .

ومن ذلك تعليقه على الحديث ١٩٧٨ وقد جاء في سنده أن الحجاج يروي عن الزهري فقال في نقده : (قال أبو داود : هذا حديث ضعيف ، الحجاج لم ير الزهري ولم يسمع منه) (٥) .

ومن ذلك تعليقه على الحديث رقم ١٦٥ وفي سنده (. أخبرنا ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة . .) فقال أبو داود يضعفه (وقال أبو داود : وبلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء) (٦) .

(١) . السنن ، ٢٦٣/١	(٢) . السنن ، ٢٤/١
(٣) . السنن ، ٦٨/١	(٤) . السنن ، ٢٣٧/١
(٥) . السنن ، ٢٧٣/٢	(٦) . السنن ، ٧٩/١

ومن ذلك تضعيفه للحديث بنقل أقوال بعض العلماء في توهين الحديث كما في الحديث ١٠٠٤ وهو :
« حذف السلام سنة » فقد قال عقبه :

(قال عيسى : نهاني ابن المبارك عن رفع هذا الحديث . قال أبو داود : سمعتُ أبا عمير عيسى بن
يونس الفاخوري الرملي قال : لما رجعتُ الفريابي (وهو أحد رواة الحديث) من مكة ترك رفع هذا الحديث
وقال : نهاه أحمد بن حنبل عن رفعه) (١) .

ومن تضعيفه للحديث نقلا عن بعض العلماء تعليقه على الحديث رقم ٢٠٢ فقد قال عقبه : (قال أبو داود :
قوله : الوضوء على من نام مضطجعا هو حديث منكر لم يروه إلا يزيد أبو خالد الدالاني عن قتادة) ثم قال :
(قال أبو داود : وذكرت حديث يزيد الدالاني لأحمد بن حنبل فانتهرني استعظاما له وقال : ما ليزيد الدالاني
يدخل على أصحاب قتادة ؛ ولم يعبأ بالحديث) (٢) .

وقد يضعف الحديث بالحكم عليه بأنه وهم دون أن يذكر سبب حكمه كما في فعل في الحديث ٩٤٤
« التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ ، مَنْ أَشَارَ فِي صَلَاتِهِ إِشَارَةً تُفْهَمُ عَنْهُ فَلْيُبْعِدْ لَهَا » .
يعني الصلاة قال أبو داود : هذا الحديث وهم) (٣) .

وقد يضعف الحديث والحكم عليه بأنه ليس بالقوي ، كما فعل في الحديث ١٥٨ فقد قال في عقبه :
(قال أبو داود : وقد اختلف في إسناده ، وليس هو بالقوي . ورواه ابن أبي مريم ويحيى بن اسحاق
والسليمي عن يحيى بن أيوب ، وقد اختلف في إسناده) (٤) .

وكما في الحديث رقم ١٥٩ فقد قال عقبه :

(قال أبو داود : وروي هذا أيضاً عن أبي موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه مسح على الجوزبين وليس بالمتصل ولا بالقوي) (٥) .

٣ - فوائد حديثية

تعليقات أبي داود فوائد حديثية أخرى ليست مقصورة على مبحث التصحيح

والتضعيف ، وسنذكر بعضاً منها :

(١) « السنن » ٣٦١/١ - ٣٦٢

(٢) « السنن » ٩١/١ - ٩٢

(٣) « السنن » ٣٤٢/١

(٤) « السنن » ٧٧/١

(٥) « السنن » ٧٧/١

فمن هذه الفوائد تعليقه على بعض الأحاديث بأن ينبه بأن رواة هذا الحديث كلهم مثلاً من بلد معين ، وهذه مزية خاصة للسند ويدعو بعضهم الحديث الذي يكون سنده كذلك بالحديث المسلسل (١) فمن ذلك تعليقه على الحديث رقم ٩١ حيث قال :

(قال أبو داود : هذا من سنن أهل الشام لم يشركهم فيها أحد) (٢) .

ومن ذلك تعليقه على الحديث رقم ١٥٥ حيث قال :

(قال أبو داود : هذا مما تفرد به أهل البصرة) (٣) .

ومن ذلك تعليقه على الحديث رقم ٨٧٠ حيث قال بعده :

(قال أبو داود : وهذه الزيادة نخاف ألا تكون محفوظة . قال أبو داود انفرد أهل مصر باسناد هذين الحديثين : حديث الربيع وحديث أحمد بن يونس) (٤) .

ومن هذه الفوائد الحديثية : إشارته إلى أن هذا الحديث لم يسند إلا من هذا الطريق كما جاء في تعليقه على الحديث رقم ١٥ حيث قال : (قال أبو داود : هذا لم يسنده إلا عكرمة بن عمار) (٥) .

ومن الفوائد الحديثية ما يجريه من الموازنة بين روايتين يوردهما .

فقد أورد الحديثين ١٠٥٣ و ١٠٥٤ ؛ أحدهما في أن كفارة من ترك الجمعة دينار ، وهو عن همام . وثانيهما في أن كفارة من ترك الجمعة درهم - وهو عن أبي العلاء أيوب . وقال بعد أن أوردهما :

(قال أبو داود : سمعت أحمد بن حنبل يُسأل عن اختلاف هذا الحديث فقال : همامٌ عندي أحفظ من أيوب يعني أبا العلاء) (٦) .

وكذلك فقد أورد الحديث ١٠٢٤ وهو :

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ ، ثنا أبو خالد ، عن ابنِ عَجَلَانَ ، عن زَيْدِ بْنِ اسْلَمَ ، عن عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عن أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا

(١) « الحديث النبوي » ص ١٩٢ (٢) « السنن » ٥٦/١

(٣) « السنن » ٧٦/١ (٤) « السنن » ٣١٩/١

(٥) « السنن » ٣٢/١ (٦) « السنن » ٢٨٠/١

شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُلِقِ الشَّكَّ وَلْيَبْنِ عَلَى الْيَقِينِ، فَإِذَا اسْتَيْقَنَ التَّمَامَ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ
فَإِنْ كَانَتْ صَلَاتُهُ تَامَةً كَانَتْ الرَّكْعَةُ نَافِلَةً وَالسَّجْدَتَانِ. وَإِنْ كَانَتْ نَاقِصَةً كَانَتْ الرَّكْعَةُ تَامَةً
لِصَلَاتِهِ وَكَانَتِ السَّجْدَتَانِ مُرْغَمَتِي الشَّيْطَانِ» .

قال أبو داود : رواه هشام بن سعد ومحمد بن مطرف عن زيد عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن
النبي صلى الله عليه وسلم ، وحديث أبي خالد أشبع (١) .

واكتفى بهذه الموازنة ولم يورد حديث ابن سعد ولا ابن مطرف .

وقد يعبر عن تفضيله لاحدى الروايتين بأن حديث فلان أتم ، كما صنع في الحديث رقم ٤٥ حيث قال :

(قال أبو داود : وحديث الأسود بن عامر أتم) (٢) وكما صنع في الحديث رقم ٦٢ فقد رواه عن محمد بن
يحيى عن عبدالله بن يزيد ثم أورد تحويلاً فقال : (ح وحدثنا مسدد ، ثنا عيسى بن يونس قالوا : ثنا عبدالرحمن

ابن زياد . قال أبو داود : وأنا لحديث ابن يحيى أتقن) وبعد أن أورد الحديث قال :

(قال أبو داود : وهذا حديث مسدد وهو أتم) (٣) .

ومن الفوائد الحديثة التي نجدها في التعليقات ما يتصل بمفهوم المصطلحات كالمرسل ، فإن المرسل عند
جمهور العلماء هو الحديث الذي سقط منه الصحابي ومنهم من يعم فيطلق المرسل على كل حديث سقط
منه راو ، ويبدو أن أبا داود من هؤلاء ؛ يدل على ذلك تعليقه على الحديث ٨٨٦ وسنده : (حدثنا عبدالملك بن
مروان الأهوازي ، ثنا أبو عامر وأبو داود عن ابن أبي ذئب عن اسحاق بن يزيد الهذلي ، عن عون بن
عبدالله عن عبدالله بن مسعود ... الخ ..)

قال أبو داود : (هذا مرسل : عون لم يدرك عبدالله) (٤) .



ومن الفوائد الحديثة أنه يذكر أحياناً أن هذا الراوي لم يخرج له في كتابه إلا هذا الحديث كما صنع في
الحديث ١٠٣٦ فقد أخرجه عن جابر الجعفي وهو رافضي كذاب ، فقال بعد أن أورده :

(قال أبو داود : وليس في كتابي عن جابر الجعفي إلا هذا الحديث) (٥) .

(١) د السنن ، ٣٧٠/١ قال في «عون المعبود» ٣٩٢/١ : أشبع أى واكمل

(٢) د السنن ، ٤٢/١ (٣) د السنن ، ٤٨/١

(٤) د السنن ، ٣٢٤/١ (٥) د السنن ، ٣٧٤-٣٧٣/١

وكانه يعتذر بذلك لضعف جابر ، وأظن أن مثل هذا التعليق إنما كان من أبي داود في قراءاته المتأخرة للكتاب وليس من تأليفه الأول .

٤ - التعريف بالأمكنة



هذا المقصد حيزاً ليس بالقليل من التعليقات ، ويبحث أبو داود في هذا الأمر بحثاً موضوعياً ميدانياً - على التعبير الشائع - فيقوم بنفسه بقياس الأمكنة المذكورة في الحديث ورؤيتها والبحث في التطورات التي حصلت عليها ويصفها كما رآها .

وهذا تفكير علمي صحيح وأسلوب من التحقيق اليقيني في مثل هذه الموضوعات ، ومن الأمثلة على ذلك تحقيقه لموضع (بئر بضاعة) وقياسها ووصفها ؛ فهو بعد أن أورد الحديث المشهور عن هذه البئر التي سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الوضوء فيها على الرغم مما يطرح فيها من الفضلات فقال صلى الله عليه وسلم : « الماء طهور لا ينجسه شيء » . وبعد أن أورد المؤلف روايتين للحديث قال :

(قال أبو داود : سمعت قتيبة بن سعد قال : سألت قَئِمَ بئر بضاعة عن عمقها . قال : أكثر ما يكون فيها الماء إلى العانة . قلت : فإذا نقص ؟ قال : دون العورة .

قال أبو داود : وقدرت أنا بئر بضاعة بردائي مددته عليها ثم ذرعته ، فإذا عرضها ستة أذرع . وسألت الذي فتح لي باب البستان فأدخلني إليه : هل غُيِّرَ بناؤها عما كانت عليه ؟ قال : لا . ورأيت فيها ماء متغير اللون (١) فهو أولاً يروي ما سمعه عن قتيبة بن سعد ويقره عليه ؛ لأنه بعد أن زار البئر لم يذكر لنا خلاف ما روى .

ثم يذكر أنه هو بنفسه قاسها فوجد عرضها ستة أذرع ، ويحكى لنا الطريقة التي استخدمها في هذا القياس وهي مدّ رداثة عليها ثم ذرعه ، ويحكى لنا أنه خشي أن يكون بناؤها قد غير عما كان عليه زمن الرسول ، فسأل المشرف عليها الذي فتح له باب البستان الذي يضمها . فتأكد من أنها على حالها ثم وصف الماء الذي فيها بأنه متغير اللون .

وهذا صنيع علمي دقيق محمود .

وكذلك فقد عرّف المكان الوارد في الحديث ٣٧ وهو حصن باب أليون فقال : (قال أبو داود : حصن أليون بالفسطاط على جبل) (٢) .

(٢) السنن ، ٤٠/١

(١) السنن ، ٤٩/١ - ٥٠

٥ - ذكر مناسبة ورود الحديث

التعليقات لإيراده مناسبة الحديث وغالباً ما يفعل ذلك إذا كان فيه تعارض مع حديث آخر .

مثال ذلك أنه أورد حديثاً يمنع الالتفات في الصلاة (١) وهو برقم ٩٠٩ ثم جاء بحديث آخر برقم ٩١٦ يرخص في ذلك ، وفيه (فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ يُصَلِّي وَهُوَ يَلْتَمِثُ إِلَى الشَّعْبِ) (٢)

قال أبو داود : (وكان أرسل فارساً إلى الشعب من الليل) (٢) وقد أورد الحديث مفصلاً (٣) برقم ٢٥٠١ وكأني به يريد أن يقول إن الأصل عدم الالتفات إلا أن يكون هناك داعٍ تحتّمه المصلحة كما في هذا الحديث ؛ إذ أن الرسول صلى الله عليه وسلم أرسل فارساً إلى الشعب ليلاً يحرس ، فلما وقف صلى الله عليه وسلم لصلاة الصبح جعل يلتفت ، لهذا الاعتبار .

ومن المفيد أن نشير إلى أن هناك كتباً ألفت في بيان مناسبات الحديث من أشهرها كتاب « البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف » (٤) للعلامة المحدث السيد إبراهيم بن محمد كمال الدين نقيب مصر ثم الشهرير بابن حمزة الحسيني الدمشقي المتوفى سنة ١١٢٠ .

٦ - شرح الكلمات

أكثر التعليقات وروداً شرحه الكلمات الواردة في الأحاديث وهو على أنواع :

فمنها شرحه المفردة الغريبة دون أن يذكر في الشرح أحداً من العلماء والشرح كما فعل في الحديث ١٣٢ حيث قال : (حَتَّى بَلَغَ الْقَدَّالَ وَهُوَ أَوَّلُ الْقَفَا) (٥) وكذلك فعل في الحديث ١٤٢ قال : (فَاتَيْنَا بَيْعِنَا وَالْقَيْنَاعُ الطَّبَقُ فِيهِ تَمْرٌ) (٦) ومن الملاحظ أن هذه الشروح وردت خلال النص ، وأحياناً يكون الشرح عقبه ، وهكذا فعل في الحديث ٩٤٧ وهو : (عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْاِخْتِصَارِ فِي الصَّلَاةِ ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ يَعْنِي يَضَعُ يَدَهُ عَلَى خَاصِرَتِهِ) (٧) .

وكذلك فعل في الحديث ٣٧١٥ وهو : (قَالَتْ سَوْدَةَ : بَلْ أَكَلْتُ مَغَافِيرَ . قَالَ : بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا سَقَنْتِي حَفْصَةً . فَقُلْتُ : جَرَسْتُ نَحْلَهُ الْعُرْفُطَ .) (قال أبو داود : المغافير : مقلة ، وهي

(١) السنن ، ٢٣١/١
(٢) السنن ، ١٤/٣
(٣) السنن ، ١٢٢٩ هـ بمجلدين
(٤) وقد طبع هذا الكتاب بمطبعة البهائم
(٥) السنن ، ٦٨/١
(٦) السنن ، ٧١/١
(٧) السنن ، ٢٤٢/١

صمغة . وجرست : رعت العرْفَط : نبت من نبت النحل (١) .

وقد ينقل هذا الشرح عن عالم من علماء غريب الحديث :
كما في الحديث ٣٦٨٥ وهو : نَهَى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْخُمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَالغُبَيْرِ وَقَالَ :
« كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ » . قال أبو داود : (قال ابن سلام أبو عبيد : الغبيراء السكركة تعمل من الذرة ،
شراب يعمله الحبشة) (٢) .

وقد تكون الكلمة واضحة المعنى في ذاتها غير أن المراد منها يحتاج إلى إيضاح فيتولى شرح ذلك .

كما في الحديث ٦٦٦ الذي ورد فيه قوله صلى الله عليه وسلم : « ولينوا بأيدي إخوانكم » فقال في شرحها :
(قال أبو داود : ومعنى « لِينُوا بأيدي إخوانِكُمْ » . إذا جاء رجل إلى الصف فذهب يدخل فيه ، فينبغي
أن يلين له كل رجل منكبيه حتى يدخل في الصف) (٣) .

وكما في حديث أنس برقم ٤١٣ الذي فيه (حتى إذا اصفرت الشمس) فقد أورد بعد ذلك شرحاً لهذه
الجملة مسبقاً بسند ينتهي إلى الأوزاعي صاحب الشرح فقال :

(حدثنا محمود بن خالد ، ثنا الوليد ، قال : قال أبو عمرو - يعني الأوزاعي - : وذلك أن ترى ما على
الأرض من الشمس صفراء) (٤) .

وقد يكون شرحه للكلمة بياناً للحكم الفقهي . مثال ذلك شرحه لكلمة (عجماء) الواردة في الحديث
٤٥٩٣ من قوله صلى الله عليه وسلم : « الْعَجْمَاءُ جَرَحُهَا جُبَارٌ » . فقال :

(قال أبو داود : العجماء : المنفلتة التي لا يكون معها أحد وتكون بالنهار لا تكون بالليل) (٥) .

فهو في هذا الشرح إنما يبين المراد من كلمة العجماء في الحديث ممزوجاً بالحكم الفقهي ولا يشرح
الكلمة من الناحية اللغوية ، فبيّن أن جرحها جبار عندما تكون منفلتة ليس معها أحد ، وهذا خاص بالنهار .
أما في الليل فلا بد من مسؤولية تترتب على صاحبها إن فرط (٦) .

(١) « السنن » ٤٥٨/٣

(٢) « السنن » ٢٥٢/١

(٣) « السنن » ٢٧٣/٤

(٤) « السنن » ٤٤٩/٣

(٥) « السنن » ١٦٨/١

(٦) جاء في « عون المعبود » ٣٢٣/٤ قال النووي : أجمع العلماء على أن جنابة البهائم لا ضمان فيها ، فإن كان معها راكب أو سائق أو قائد
فجمهور العلماء على ضمان ما اتلفته وأما إذا اتلفت ليلاً فقال مالك : يضمن صاحبها ما اتلفته وقال الشافعي وأصحابه يضمن ان
فرط في حفظها والا فلا

٧ - آراء فقهية



أن رأينا أن آراء الرجل الفقيه نستطيع أن نجدها في عناوين الأبواب من كتابه ونود هنا أن نتحدث عن الآراء الفقهية الكثيرة التي نقف عليها خلال تعليقاته على الأحاديث في كتاب السنن. ويمكن أن تصنف آراؤه أنواعاً عدة :

فمن هذه الآراء الفقهية آراء ينسبها لجماعة من الصحابة أو التابعين .

فهو يقول بعد الحديث ١٥٩ :

(قال أبو داود : ومَسَّحَ على الجورين عليُّ بنُ أبي طالب وابن مسعود ، والبراء بن عازب ، وأنس بن مالك وأبو أمامة ، وسهل بن سعد وعمرو بن حريث ، وروي ذلك عن عمر بن الخطاب وابن عباس) (١) وهو في هذا يؤيد القول بالمسح على الجورين بنقله عن هؤلاء الصحابة الذين يرون هذا الرأي .

ويقول في باب سجود السهو تعليقاً على الحديث ١٠٣٥ (قال أبو داود : وكذلك سجدهما ابن الزبير قام من ثنتين قبل التسليم ، وهو قول الزهري) (٢)

وفي باب الاحتباء والامام يخطب أورد حديثين :

أولهما : برقم ١١١٠

عَنْ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْحَبْوَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يُخَطِّبُ ، وفي سند هذا الحديث سهل بن معاذ وأبو مرحوم ، وقد تكلم فيهما .

ثانيهما : برقم ١١١١

عَنْ يَعْلَى بْنِ شَدَّادٍ قَالَ : شَهِدْتُ مَعَ مُعَاوِيَةَ بَيْتَ الْمَقْدِسِ فَجَمَعَ بَيْنَا ، فَتَنَظَّرْتُ فَإِذَا جُلُّ مَنْ فِي الْمَسْجِدِ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَأَيْتُهُمْ مُحْتَبِينَ وَالْإِمَامُ يُخَطِّبُ

قال أبو داود : كان ابن عمر يحتبي والامام يخطب وأنس بن مالك وشريح وصعصعة بن صوحان ، وسعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي ، ومكحول ، وإسماعيل بن محمد بن سعد ، ونعيم بن سلامة قال : لا بأس بها .

(٢) السنن ، ١/٣٧٣

(١) السنن ، ١/٧٨

قال أبو داود : ولم يبلغني أن أحداً كرهها إلا عبادة بن نُسَيٍّ (١) .

وكان إيراد ذلك عنهم بعد أن أورد حديثين متعارضين تأييد لأحدهما ورد للآخر ، وقد رأينا أنه ردّ حديث النهي عن الحبوّة بأن في سنده رجلين تكلم فيهما .

وكذلك فعل بعد الحديث ١٥٢ . قال :

(قال أبو داود : أبو سعيد الخدري وابن الزبير وابن عمر يقولون من أدرك الفرد من الصلاة عليه سجدتا السهو) (٢) .

وقد يورد آراء بعض التابعين ، والأمثلة كثيرة يطول ذكرها .

وقد ينقل آراء العلماء التي تتضمن آراء فقهية ، فمن ذلك نقله أقوال العلماء في تحديد بعض المقادير .

كما فعل بعد أن أورد حديث اغتسال النبي صلى الله عليه وسلم بالصاع ووضوئه بالمدّ رقم ٩٥ قال : (قال أبو داود : وسمعت أحمد بن حنبل يقول : الصاع خمسة أرتال ، وهو صاع ابن أبي ذئب وهو صاع النبي صلى الله عليه وسلم) (٣) .

ومن أمثلة نقله آراء العلماء الفقهية تعليقه على الحديث ٨٨٤ قال :

(قال أبو داود : قال أحمد : يعجبني في الفريضة أن يدعو بما في القرآن) (٤) .

وقد وجدت أبا داود في نقله آراء العلماء الفقهية يغلب عليه الاختصار والايجاز ، وقد وجدته مرة يطيل في نقل ذلك إطالة تلفت النظر ، وذلك في باب (من قال إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة) . (٥)

ومن هذه الآراء الفقهية آراء اجتهادية تثبت لنا مقدرته الفقهية ووزنه الراجح في ذلك وهذا كثير ونكتفي بالاشارة إلى بعض الأمثلة .

علق على الحديث رقم ٣٤٢ التعليق الآتي :

(١) • السنن ، ٣٩٧/١
(٢) • السنن ، ٧٥/١
(٣) • السنن ، ٥٧/١
(٤) • السنن ، ٣٢٣/١
(٥) • السنن ، ١١٨/١

قال أبو داود : إذا اغتسل الرجل بعد طلوع الفجر أجزاء من غسل الجمعة وإن أجنب (١) .

وأورد حديثين في قراءة صلاة المغرب أحدهما يدل على الاطالة وهو برقم ٨١٢ والآخر يدل على التخفيف وهو برقم ٨١٣ ثم ذهب إلى أن حديث التخفيف في القراءة نسخ حديث الاطالة فقال : (قال أبو داود : هذا يدل على أن ذلك منسوخ وهذا أصح) (٢) .

وأورد عدداً من الأحاديث الصحيحة عن عثمان رضي الله عنه في مسح الرأس فقال :

(قال أبو داود : أحاديث عثمان رضي الله عنه الصحاح كلها تدل على مسح الرأس أنه مرة ، فإنهم ذكروا الوضوء ثلاثاً ، وقالوا فيها : (ومسح رأسه) ولم يذكروا عدداً كما ذكروا في غيره) (٣) .

ففي هذا التعليق رأي أبي داود الفقهي في مسألة مسح الرأس في الوضوء وأنه مرة واحدة .

وفيه طريقة الاستنتاج وهي المقارنة بين المغسول والمسح ، فقد ذكروا العدد في غير المسح ولم يذكروه في المسح .

ومن هذه التعليقات تعليقات أصولية كما ترى في تعليقه على الحديث رقم ٧٢٠ فقد أورد أبو داود أحاديث متعارضة في قطع الصلاة ، وذكر عقب ذلك الخطة التي ينبغي أن تنتهجها إزاء ذلك فقال :

(قال أبو داود : إذا تنازع الخبران عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نظر إلى ما عمل به أصحابه بعده) (٤) وفي

التعليقات روايات عن بعض التابعين يعلل فيها حكماً منقولاً عن النبي صلى الله عليه وسلم .

فقد جاء بحديث عبدالله بن سرجس وهو برقم ٢٩ أن رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يُبَالَ فِي الْجُحْرِ . قال (٥) : قالوا لقتادة : ما يكره (٦) من البول في الجحر ؟

قال : كان يقال : إنها مساكن الجن (٧) .

فنحن نرى أن أبا داود يورد كلام قتادة كتعليل للحكم ، وفتادة يورده على صيغة لا تدل على الجزم : (كان يقال ...) .

٨ - المصطلحات

تعليقات أبي داود عدد من المصطلحات نذكر منها ما يلي :



- | | |
|---------------------|--|
| (١) « السنن » ١٤٤/١ | (٢) « السنن » ٢٩٩/١ |
| (٣) « السنن » ٦١/١ | (٤) « السنن » ٢٦٨/١ وهذا شبيه بالاصل الذي يقولون ان الامام مالكا ياخذ به وهو عمل أهل المدينة |
| (٥) أى الراوى | (٦) أى لم يكره كما في « عون المعبود » ١٢/١ |
| (٧) « السنن » ٢٧/١ | |

(وذكر الحديث) (ساق قريباً من حديث فلان) (ساق الحديث نحوه) (باسناده ومعناه) (بمعناه) .

وانظر الأحاديث ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١٨٣ - ٣٤ ويبدو أن مقتضى الاختصار مع الدقة والوضوح هو السبب في استعمال المؤلف لهذه المصطلحات ، لأن هذه المصطلحات إنما يوردها أبو داود بعد أن يأتي بحديث ويريد أن يأتي بآخر .

ورأيت مرة استعمال كلمة (مقصور) بدل كلمة (موقوف) وكلمة (أسنده) بدل (رفعه) .

وذلك في الحديث ١٠٥٦ وهو: (حدثنا مُحَمَّد بن يَحْيَى بن فارس ، ثنا قَبِيصَة ، ثنا سُفْيَانُ ، عن مُحَمَّد بن سَعِيد ، عن أَبِي سَلَمَةَ بن نَبِيه عن عَبْدِ اللَّهِ بن هَارُونَ عن عَبْدِ اللَّهِ بن عَمْرٍو ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الْجُمُعَةُ عَلَى كُلِّ مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ » . ثم قال : (قال أبو داود : روى هذا الحديث جماعة عن سفیان مقصوراً على عبدالله بن عمرو . ولم يرفعه وإنما أسنده قبيصة) (١) .



تعلقات غامضة

بعض التعليقات الغامضة التي لا تفهم إلا بعد طول نظر وتأمل ، ومن ذلك التعليق الآتي مع سند الحديث رقم ٩٧٥ .



حَدَّثَنَا مُحَمَّد بنُ دَاوُد بنِ سُفْيَانَ ، ثنا يَحْيَى بنِ حَسَّانِ ثنا سُلَيْمَانَ بنِ مُوسَى أَبُو دَاوُد ، ثنا جَعْفَر بنِ سَعْد بنِ سَمْرَةَ بنِ جَنْدَب ، حَدَّثَنِي خَبِيب بنِ سُلَيْمَانَ بنِ سَمْرَةَ عَنْ أَبِيهِ سُلَيْمَانَ بنِ سَمْرَةَ . عَنْ سَمْرَةَ بنِ جَنْدَبٍ أَمَا بَعْدُ أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ فِي وَسْطِ الصَّلَاةِ أَوْ حِينَ انْقِضَائِهَا فَابْدُوا قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَقُولُوا : التَّحِيَّاتُ الطَّيِّبَاتُ وَالصَّلَوَاتُ وَالْمُلُوكُ لِلَّهِ ثُمَّ سَلَّمُوا عَلَى الْيَمِينِ ثُمَّ سَلَّمُوا عَلَى قَارِيِكُمْ وَعَلَى أَنْفُسِكُمْ .

قال أبو داود : سليمان بن موسى كوفي الأصل كان بدمشق .

قال أبو داود : دلت هذه الصحيفة على أن الحسن سمع من سمرة (٢) .

(١) • السنن ، ٢٨١/١

(٢) • السنن ، ٣٥٣/١

وغموض التعليق جاء من أنه لم يرد للحسن ولا للصحيفة ذكر.
وشرح هذا التعليق كما يأتي : قال في «عون المعبود» :

(وفي سنن أبي داود في باب اتخاذ المساجد في الدور : عن سمرة بن جندب أنه كتب إلى بنيه : (أما بعد فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم ...) الحديث فثبت أنه كان عند أبناء سمرة صحيفة من سمرة ، وأنهم جمعوا ما كتب إليهم سمرة فصارت هذه المكاتيب بمنزلة الصحيفة والكتاب .

وأما قول المؤلف : (دلت هذه الصحيفة ...) فوجه دلالتها وتعلقها بالباب أن هذا اللفظ الذي رواه سليمان بن سمرة عن أبيه بقوله (أما بعد فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم ..) من ألفاظ الصحيفة التي أملاها سمرة ورواها عنه ولده سليمان ، فأراد أبو داود أن سليمان بن سمرة كما صح سماعه من أبيه بهذه الصحيفة وغيرها كذلك الحسن البصري صح سماعه بهذه الصحيفة وغيرها من سمرة لأن كلاهما أي سليمان ابن سمرة وكذا الحسن بن يسار من الطبقة الثالثة، فدل ذلك أن الحسن سمع من سمرة كما أن سليمان بن سمرة سمع من أبيه سمرة لأنهما من الطبقة الثالثة فلما سمع سليمان من أبيه سمرة فلا مانع أن يكون الحسن سمع منه وأن أبا داود من القائلين بأن الحسن البصري ثبت سماعه من سمرة .. (١) .



مخطوطات كتاب سنن أبي داود

بروكلمان وفؤاد سزكين مواضع وجود مخطوطات كاملة ومخطوطات ناقصة من هذا الكتاب، وقد كدت أنقل ذلك بأرقامه وعدد صفحات الموجود منه ، ولكنني لم أجد في ذلك كبير فائدة فرأيت أن أشير إلى أماكن وجودها ، وبإمكان الراغب في الاطلاع عليها أن يرجع إلى هذين الكتابين :

برلين - ميونخ - باريس - بني جامع - أيا صوفيا - نور عثمانية - كوبريلي - مراد ملا - سليم آغا - شهيد علي - حكيم - الفاتم - جارالله - حسن حسني - الحميدية - خالد أفندي - مهرشاه - لاله لي - فيض الله رئيس الكتاب - مكتبة جامعة استامبول - عاطف - أنقرة صائب الرباط - تشستر بيتي - منجانا - تيمور - طلعت - بلدية الاسكندرية - الأوقاف ببغداد - عليكرة - سبجان - بريل - بودليانا - الجزائر - دمشق - حلب - داماد زاده - سليمانية - يوسف آغا - قلمسان - مكتبة القرويين بفاس - مكتبة جامع الزيتونة - بنيكيبور - آصفية - رامبور - المتحف البريطاني .

(١) «عون المعبود» ٢٦٩/١ - ٢٧٠

و كنت أتمنى لو أنه كان بإمكانني أن أتعرف إلى كل من هذه المخطوطات وبأية رواية هي ؟ وهناك مخطوطات أخرى في غير هذه الأمكنة ولكننا لم نقف عليها .

ولعلّ من أهمها تلك المخطوطة النفيسة التي وقف عليها الصديق العلامة الزميل الدكتور محمد مصطفى الأعظمي وقد أخبرني أنها موجودة في المكتبة المحمودية في المدينة المنورة ، وقد ابتدأت بأحاديث من الباب الذي يسبق باب (من ترك القراءة في صلاته) وانتهت بباب (صوم الدهر تطوعاً) . وهي برواية أبي بكر محمد بن بكر .. ابن داسة وعليها سماعات وقراءات ، وعرضت النسخة بأصل الشيخ أبي الحسن ماسرجسي رحمه الله وذكر الاختلاف بهامش النسخة .

ولعلّ من أهم هذه المخطوطات مخطوطة نفيسة لا أدري مكان وجودها على وجه اليقين وإن كنت أظن أنها موجودة في مكة وقد وقفت على أمرها من نظري في نسخة سنن أبي داود المطبوعة التي كان يملكها الشيخ عبدالظاهر أبو السمح . إمام الحرم المكي رحمه الله ، فقد قابل بعض طلبة العلم نسخة السنن المطبوعة بإشراف محمد محيي الدين عبدالحميد على هذه المخطوطة وقد نظرت فيها وافدت منها كثيراً .



طباعة

هذا الكتاب مرات عديدة ، ولكنه لم يطبع حتى الآن طبعة محققة . ونورد فيما يأتي الطباعات التي ذكرها سر كيس وبروكلمان وسزكين ونزيد عليها ما وقفنا عليه . و كنت أود أن أتكلم على كل طبعة بكلمة وصفية نقديه ، غير أن ذلك لم يتيسر لي الآن لأنني لم أستطع رؤية جميع هذه الطباعات وقد تنهياً لي فرصة في المستقبل لذلك :

- ١ - طبع بجزأين في المطبعة الكاستيلية بمصر سنة ١٢٨٠هـ بعناية الشيخ نصر الهوريني رحمه الله (١) .
- ٢ - وذكر بروكلمان (٢) أنه طبع سنة ١٢٧١ - ١٢٧٢ في دهلي بالهند .
- ٣ - وطبع بجزأين مع شروح على الهامش في الهند بدهلي سنة ١٢٨٣ .
- ٤ - وطبع جزء واحد منه مع شروح على الهامش في دهلي سنة ١٨٩٠ م وعدد صفحاته ١٦٨ .
- ٥ - وطبع بجزء واحد في لكانا سنة ١٨٤٠ .
- ٦ - وطبع في لكانا سنة ١٨٧٧ - ١٨٨٨ .

(١) انظر « مقدمة محيي الدين عبد الحميد ص ١٩ » .

(٢) انظر « تاريخ الادب العربي » ١٨٧/٣

- ٧ - وطبع في لكتناو سنة ١٣٠٥ .
- ٨ - وطبع بجزء واحد في حيدر آباد سنة ١٣٢١هـ وصفحاته ٣٩٣ .
- ٩ - وطبع بجزأين مع شرح لأبي الحسنات محمد الفنجاني وذلك في لكتناو سنة ١٣١٨هـ .
- ١٠ - وذكر بروكلمان أنه طبع أيضاً بهامش شرح الموطأ للزرقاني سنة ١٣١٠هـ - ١٣٢٠هـ في القاهرة .
- ١١ - وطبع بأربعة أجزاء مع شرح واسع جيد وهو «عون المعبود» في الهند سنة ١٣٢٣ ، وستحدث عن هذا الشرح فيما بعد ، والذي يهنا هنا هو متن أبي داود، وأستطيع أن أقرر أن هذه الطبعة هي أصح ما رأيت من الطبعات وأفضلها وأكثرها تحقيقاً .
- فقد ذكر الشارح الأستاذ العظيم الأبادي أنه ظفر بإحدى عشرة نسخة من سنن أبي داود وكلها من رواية اللؤلؤي إلا نسخة واحدة فهي من رواية ابن داسة .
- فقابل هذه النسخ بعضها على بعض ورجع إلى عشرات الكتب الأمهات من كتب الأئمة المتقدمين ، واستطاع أن يميز رواية اللؤلؤي وأن يورد كل الروايات التي وصلت إليه وقال :
- (فصار هذا المتن والشرح جامعاً لرواية ابن داسة وابن العبد وابن الأعرابي أيضاً ، بل فيه بعض رواية الرملي أيضاً لكنه قليل جداً) (١) .
- ويبدو أنه قد بذل غاية الجهد ، ولولا أن هذه الطبعة حجرية على الطريقة التي لا يزال إخواننا الهنود يجرون عليها في الطباعة وأنها خالية من الترقيم لكان ينبغي أن يعتمد عليها جل الاعتماد .
- ١٢ - وطبع في مصر سنة ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م طبعة سقيمة تجارية في مطبعة مصطفى البابي الحلبي وكتب على هذه الطبعة : (تعليقات لفضيلة الاستاذ الشيخ أحمد سعد علي من علماء الأزهر الشريف) كذا كتب على الورقة الغلاف .
- والجدير بالذكر أن التعليقات نادرة وهي قليلة القيمة العلمية ، والأستاذ المذكور وقع بلقب (رئيس التصحيح بمطبعة مصطفى البابي الحلبي) وهذه الطبعة جمعت مساويء عدة من رداءة الورق وسوء الحرف وازدحام الصفحات وخلوها من الترقيم والتنقيط وقد ظهرت في جزأين صفحات الأول ٥٩٥ وصفحات الثاني ٦٨٠ .
- ١٣ - طبعة محمد محيي الدين عبد الحميد
- طبع هذا الكتاب على ورق صقيل وبحرف جميل بتحقيق الاستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد رحمه الله .

(١) «سون المبسوود» ، ٤/٤٤٩

وكانت طبعته الأولى سنة ١٣٥٤هـ - ١٩٣٥م . وذكر في المقدمة أنه رجع إلى مخطوطات ومطبوعات ولكنه لم يذكر بالتفصيل ماهي هذه المخطوطات التي رجع إليها وأين مكان وجودها ، ويبدو أنه بالغ في ذلك مبالغة ظاهرة ، ويكاد يظن المرء أن الرجل لم يرجع إلا إلى مطبوعة اعتمدها وأدخل فيها شيئاً من التعديلات التي أخذها عن مطبوعة أخرى . لأن الجهد الذي يبذله الانسان لا بُدَّ أن يظهر له أثر ولا سيما بالنسبة لمن عانى أمور التحقيق وقد صدرت هذه الطبعة في أربعة أجزاء مرقمة الأحاديث واستعمل المحقق فيها علامات الترقيم .

ولكننا لا نجد في حواشيتها إلا تعليقات يسيرة جداً وليس في هذه التعليقات تخريج للأحاديث النبوية لأنه فيما يبدو لم يكلف نفسه في الطبعة الأولى عناء الرجوع إلى كتاب المنذري الذي أتيح له فيما بعد أن ينقل منه ثم صدرت الطبعة الثانية سنة ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م .

وفي هذه الطبعة أضاف إلى متن الكتاب إضافات كان يضعها بين معقوفين ولم يذكر عنها شيئاً في المقدمة كما أضاف إلى تعليقاته تخريجاتاً للأحاديث وهو مأخوذ بمخذاً من كتاب المنذري ولم يذكر عنه شيئاً في المقدمة ، والحق أنني وقفت على كثير من سرقات الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد وادعائه كلام غيره لنفسه وظلم العلماء الأقدمين وكتبت ما واجهته من ذلك في دراسة كنت أعدتها لكتاب شرح قطر الندى لابن هشام من نحو عشرين سنة سقت الأدلة الكثيرة ، وما كنت أحب أن أذكر ذلك بعد أن توفي إلى رحمة الله غفر الله لنا وله ، ولكن الشيء الذي راعني هو أن ينقل تعليقات الحافظ المنذري بكاملها وبحروفها دون أن يشير إلى ذلك في المقدمة .

ولو أنه فعل ذلك لأعطى لهذه التخريجات من القوة والرجحان والتوثيق شيئاً كثيراً ذلك لأن المنذري حافظ عظيم ومن المشتغلين بالسنة فعندما يكون تخريج الحديث منسوباً إليه فإن ذلك ادعى لأن يقبله القارىء ويتبناه عن قناعة لا تتوافر إلا للقلّة من العلماء المحققين أمثال المنذري رحمه الله .

ويفيد في هذا المجال أن نقرر أن المنذري رحمه الله ذكر في مقدمة « مختصره » نهجاً علمياً دقيقاً فقال :
(واذكر عقيب كل حديث من وافق أبا داود من الأئمة الخمسة على تخريجه بلفظه أو نحوه) (١) .

ولم يذكر الأستاذ المحقق مثل ذلك ، فأوهم بإغفاله ذلك أن الحديث مخرج عند من ذكرهم المنذري ونقلهم عنه المحقق مخرج بلفظه وربما لا يكون كذلك أما الشروح التي ذكرها الأستاذ المحقق رحمه الله فعلى الرغم من أنها في غاية الانجاز فإنها كذلك مأخوذة غالباً من شرح الخطابي بالحرف الواحد ولم ينسبها إليه ، فأوهم أنها من عنده .

(١) « مختصر المنذري » ١٣/١

أما تعليقاته بشأن الرجال فليس هناك نهج يحكمه ، فبينما هو يذكر لك في بعض الحالات الرأي في بعض الرجال إذا هو يسكت في الغالب ولا يورد شيئاً ، ويبدو أنه لم يكن يكلف نفسه عناء التنقيب في بطون الكتب ، بل كان إذا صادفه شيء في أقرب شرح له ذكره .

ومن ملاحظتنا أنه لم يلتزم نهجاً واضحاً في التقييم .

فقد يعطي الخبر المنقول عن عالم من العلماء رقماً كما في الحديث ٧٦٩ وقد نقل فيه رأياً لمالك وهو : (لا بأس بالدعاء في الصلاة في أوله وأوسطه وآخره في الفريضة وغيرها) (١) والنهج السليم في نظري أن لا يعطي لآراء العلماء أرقاماً يدخلها في أرقام الأحاديث ، وأن يقتصر في التقييم على الأحاديث . وكذلك فإن ترقيم الأحاديث ينبغي أن يراعى فيه واحد من أمور ثلاثة : فإما أن يكون التقييم تابعاً لمثل الحديث ، وإما أن يكون تابعاً للصحابي الذي أخرجه وإما أن يكون تابعاً لشيخ المؤلف الذي تلقى عنه الحديث ، والغالب أن المحقق استخدم الأخير ولكنه لم يلتزم ذلك بدقة .

ففي صفحة ٦٠ أحاديث عدة عن علي رضي الله عنه أعطها أرقاماً لاختلاف شيخ المؤلف ولكنه في صفحة ٢٤٨ لم يعط رواية اختلف الشيخ فيها والصحابي عن الرواية المتقدمة ولم يعط الثانية رقماً ، ومهما يكن من أمر هذه الطبعة فقد أدت خدمة وسدت ثغرة فجزي الله ناشرها ومحققها خيراً .



الكتب التي ألفت حول السنن

على أسماء عدد كبير من الكتب التي ألفت حول السنن وقد اتيج لي أن أطلع على بعض ما وصل إلينا منها ، أما الباقي فبين مخطوط ومفقود .



ونستطيع أن نصنف الكتب التي ألفت حول السنن في زمر ثلاث :

- ١ - شروح .
- ٢ - مختصرات .
- ٣ - دراسات .

الشروح : شرح السنن كثيرون نذكر أهمهم فيما يأتي :

١ - شرح الخطابي : من أنفع الشروح وأقدمها وعنوانه (معالم السنن) لأبي سليمان حمّاد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي المتوفى سنة ٣٨٨ وهو منسوب إلى زيد بن الخطاب .

(١) « السنن » ، ٢٨٤/١

وهو يشرح المفردات الغريبة والكلمات التي تحتاج إلى شرح شرحاً لغوياً واسعاً يدل على معرفة متبحرة باللغة وقد يستشهد لشرحه بأبيات أو جمل مأثورة عن العرب . ويشرح المراد من الجملة ، ثم يشرح الحديث ويوفق بينه وبين ما روي على وجه قد يُظنُّ أن فيه خلافاً .

ثم يتحدث عن فقه الحديث ويذكر آراء العلماء في موضوع الحديث ، ويرجع الرأي الذي يرتضيه من هذه الآراء .

ثم يذكر ما في الحديث من الفوائد والاستنباطات الأخرى مما قد لا يتصل بعنوان الباب .

طبع هذا الكتاب في حلب بأربعة أجزاء بتحقيق العلامة الشيخ محمد راغب الطباخ رحمه الله سنة ١٩٢٠ - ١٩٢٤ ، ١٩٣٢ - ١٩٣٤ م .

ثم طبع مع كتابين آخرين سنذكرهما في ثمانية أجزاء بتحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي رحمهما الله ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م .

كتب على الأجزاء الثلاثة الأولى أنها بتحقيقها . وأما الجزء الرابع فما بعده حتى الثامن فقد كتب عليها أنها بتحقيق محمد حامد الفقي فقط ، وقد أثبت في الأعلى من هذه الطبعة تهذيب المنذري ثم تحته معالم السنن وفي الأسفل تهذيب ابن القيم .

وقد لخص المعالم الحافظ شهاب الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم المقدسي المتوفى سنة ٧٦٥هـ وسمّاه (عجالة العالم من كتاب المعالم) (١) .

٢ - العد المودود في حواشي سنن أبي داود للحافظ المنذري المتوفى سنة ٦٥٦ وقد ذكر سزكين (٢) مكان وجود مخطوطته .

٣ - وشرح «السنن» أيضاً شهاب الدين أحمد بن حسين بن ارسلان الرملي المتوفى سنة ٧٤٤ (٣) ومخطوطاته موجودة في تركيا .

٤ - وشرح «السنن» قطب الدين أبو بكر بن أحمد بن دعين اليميني الشافعي المتوفى ٧٥٢ في أربع مجلدات كبار في آخر عمره ومات عنه وهو مسوّد (١) .

(١) كشف الظنون ، ٢/ ١٠٠٤ (٢) «تاريخ التراث» ١/ ٢٨٥

(٣) «تاريخ التراث» ، ١/ ٢٨٦

- ٥- وشرح هذا الكتاب أيضاً مغلطاي بن فليج المتوفى سنة ٧٦٢ ولم يكمله (١) .
- ٦- وشرح هذا الكتاب ايضاً شهاب الدين أبو محمد أحمد بن محمد بن إبراهيم بن هلال المقدسي من أصحاب المزي . المتوفى بالقدس سنة ٧٦٥ ويبدو أنه هو الذي لخص المعالم المذكور آنفاً . وسمى شرحه « انتحاء السنن واقتفاء السنن » (٢) ومخطوطته محفوظة في مكتبة لاله لي في أربعة مجلدات تحت رقم ٤٩٨ - ٥٠١ .
- ٧- وشرحه أيضاً عمر بن رسلان بن نصر البلقيني المتوفى سنة ٨٠٥ .
- ٨- وشرح السنن أيضاً أبو زرعة العراقي ولي الدين أحمد بن عبدالرحيم المتوفى سنة ٨٢٦ وأطال في شرحه جداً (٢) .
- ٩- وشرح قطعة منه محمود بن أحمد العيني الحنفي المتوفى سنة ٨٥٥ .
- ١٠- وشرحه السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ وسمّاه « مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود » وتوجد منه مخطوطات عدة ذكرها سزكين (٣) .
- وقد اختصره علي بن سليمان الدميني الباجمعي وهو مطبوع في القاهرة سنة ١٢٩٨ (٣) .
- ١١- وشرحه أبو الحسن محمد بن عبد الهادي السندي المتوفى سنة ١١٣٨هـ بعنوان « فتح الودود على سنن أبي داود » .
- ١٢- «عون المعبود شرح سنن أبي داود» .
- تأليف العلامة الشيخ شمس الحق العظيم أبادي ، ويقع في أربعة مجلدات كبيرة وقد طبع في الهند في دهلي سنة ١٣٢٢ وقد أثبت في أعلى الصفحات سنن أبي داود بعد أن بذل جهداً مشكوراً في تحقيقه ، فقد استطاع أن يميز بين رواية اللؤلؤي وغيره من الروايات ورجع في هذه الطبعة إلى إحدى عشرة مخطوطة .
- أما شرحه فهو من أفضل الشروح وأكثرها استيعاباً لما قاله العلماء من قبله .
- وهو لا يترك في الحديث شيئاً من ترجمة للرجال أو شرح للمفردات أو ذكر لآراء العلماء في المسألة لا يدع من ذلك شيئاً .
- وقال في التنبيه الأول: أكثرت النقل من كلام الحافظ المنذري حتى قلت تحت كل حديث : (قال المنذري كذا وكذا) لأن الامام المنذري قد اختصر كتاب «السنن» من رواية اللؤلؤي فأحسن في اختصاره

(٢) كشف الظنون ١٠٠٤/٢

(١) كشف الظنون ١٠٠٤/٢

(٣) تاريخ التراث ٢٨٦/١

وذكر عقيب كل حديث من وافق أبا داود من الأئمة الحمسة على تخريجه ثم بين ضعف الحديث وعلته إن كان الحديث ضعيفاً ومعلولاً وإن كان الحديث، مما اتفق عليه الشيخان أو أحدهما أو أهل السنن الثلاثة أو واحد منهم وليس فيه ضعف فيقتصر على قوله أخرجه فلان وفلان، وهذا تصحيح من المنذري رحمه الله لذلك الحديث، وإن كان الحديث مما تفرد به أبو داود وليس فيه ضعف فيسكت عنه المنذري، وسكوته أيضاً تصحيح منه لذلك الحديث وأقل أحواله أن يكون حسناً عنده، وإني نقلت سكوته أيضاً ملتزماً به، فقلت: والحديث سكت عنه المنذري، إلا في بعض المواضع في أول الكتاب، فقد فاتني هذا الأمر، ومع ذلك فإني نقلت قدرأ كثيراً من كلام أئمة الحديث في تنقيح أحاديث الكتاب من الصحة والضعف وبيان عللها وجرح الرواة وعدالتهم ما يشفي الصدور وتلذ الأعين فصار هذا الشرح بحمد الله تعالى مع اختصاره وإيجازه مغنياً عما سواه، فكل حديث الكتاب فرداً فرداً من أول (باب التخلي عند قضاء الحاجة) إلى آخر باب (الرجل يسب الدهر) بينت حاله من القوة والضعف إلا ما شاء الله تعالى في أحاديث يسيرة مع أنه ليس في سنن أبي داود حديث اجتمع الناس على تركه (١).

ويقول في آخر التنبيه الخامس:

(فصار هذا المتن والشرح جامعاً لرواية ابن داسة وابن العبد وابن الأعرابي أيضاً، بل فيه بعض رواية الرملي أيضاً ولكنه قليل) (٢).

طبع هذا الشرح كما أشرنا في الهند في دهلي سنة ١٣٢٢ طبعة حجرية منقحة وفي كل جزء تصحيحات للأغلاط المطبعية بحيث أضحت هذه الطبعة إن صححت من أجود الطبعات.

وأعيد تصوير هذا الكتاب بالأوفست في بيروت.

ثم نشره محمد عبد المحسن السلفي صاحب المكتبة السلفية في المدينة المنورة وطبعه في مصر وذكر أنه ضبط وتحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، ونشر في الأعلى «سنن أبي داود» ويلي شرح «عون المعبود»، ثم نشر في هامش الصفحات تهذيب ابن القيم وصدر الكتاب في أربعة عشر جزءاً، بدأ بطباعته سنة ١٣٨٨ هـ ١٩٦٨ م وانتهى ١٣٨٩ هـ (١٩٦٩ م) في مطابع المجد بالقاهرة.

ويبدو أن هذه الطبعة المتأخرة لا تمتاز إلا بكونها على ورق أبيض وبحرف مألوف.

١٤- وكذلك فقد شرح كتاب «سنن أبي داود» عالم معاصر هو الشيخ محمود محمد خطاب السبكي وسمى كتابه:

(١) «عون المعبود» ٥٤٤/٤ - ٥٤٥

(٢) «عون المعبود» ٥٤٩/٤

« المنهل العذب المورود شرح سنن الامام ابي داود » وذكر في المقدمة أنه شرع في سنة ١٣٤٣ بقراءة سنن أبي داود مع نفر من الطلبة ، فكانت نسخ الكتاب نادرة وقد صعب على الطلبة اقتناؤها ، فأراد طبعه ليسهل الحصول عليه وكتب عليه شرحاً ، وذكر أنه عني ببيان تراجم رجال الحديث وشرح ألفاظه وبيان معناه وما يستفاد منه من الأحكام ، وأنه بيّن أوجه الخلاف وأدلته وذكر من خرّج الحديث سواء كان من الأئمة الستة أم غيرهم وبيّن حال الحديث من صحة أو حسن أو غيرهما وأورد مقدمة تشتمل على نبذة من مصطلح الحديث وترجمة المؤلف كما أورد في المقدمة طرفاً من رسالته إلى أهل مكة .

أصدر الشيخ محمود هذا الكتاب في عشرة أجزاء كبيرة وطبعت في مطبعة الاستقامة بمصر سنة ١٣٥١ وقد توفى سنة ١٣٥٢ وكان وصل إلى باب الهدي من مناسك الحج . ولم يكمل الكتاب .

وقد قام مصطفى علي البيومي بوضع مفتاح لهذه الأجزاء العشرة واحتوى هذا المفتاح على الفهارس الآتية :

- - فهرس الكتب والأبواب .
 - - فهرس أوائل الأحاديث القولية .
 - - فهرس أوائل الأحاديث الفعلية .
 - - فهرس الألفاظ .
 - - فهرس الموضوعات والأعلام والأحكام المستنبطة من الأحاديث .
 - - فهرس جوامع الأعداد .
- طبع هذا المفتاح عام ١٣٥٦ هـ (١٩٣٧ م) .



إذن فكتاب « المنهل العذب المورود » شرح لقطعة من السنن ولم يتح للمؤلف أن يكمله فقام ابنه الشيخ أمين محمود خطاب السبكي بمحاولة إكمال الكتاب ، فأصدر منه أربعة أجزاء وسمّاه « فتح الملك المعبود تكملة المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود » .

- طبع الجزء الأول عام ١٣٧٥ هـ (١٩٥٥ م) في مطبعة الاعتصام بالخيمية .
- وطبع الجزء الثاني عام ١٣٧٥ هـ (١٩٥٦ م) في مطبعة الاستقامة بالقاهرة .
- وطبع الجزء الثالث عام ١٣٧٩ هـ (١٩٥٩ م) في مطبعة الاستقامة بالقاهرة .

وطبع الجزء الرابع عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣ م) في مطبعة السعادة بمصر .

وانتهى باب في تعظيم الزنا . أي ما يعادل قريباً من آخر الجزء الثاني (صفحة ٣٩٤) من طبعة محيي الدين ورقم الحديث الأخير الذي شرحه في طبعة محيي الدين هو ٢٣١٢ .

١٥- وهناك شروح أخرى ذكرتها الكتب التي تعني بإحصاء التراث ، وأتوقع أن تكون هناك كتب أخرى لم نعرف من خبرها شيئاً .

المختصرات

١- مختصر المنذري :

وهو أهم المختصرات التي اختصرت سنن أبي داود، والمنذري هو زكي الدين عبدالعظيم عبدالقوي المنذري المتوفى سنة ٦٥٦ وعرف مختصره باسم « مختصر سنن أبي داود » للمنذري غير أن حاجي خليفة (١) زعم أن المنذري قد سماه « المجتبي » وذهب إلى أن السيوطي ألف عليه كتاباً سماه « زهر الربى على المجتبي » وتابع حاجي خليفة في هذا الزعم الأستاذ الحولي في كتابه «مفتاح السنة» (٢) والأستاذ سزكين في «تاريخ التراث» (٣) وبروكلمان في «تاريخ الأدب» (٤) والذي أراه أن حاجي خليفة وهم في هذا الزعم ويؤيد هذا الاتجاه أن كتاب السيوطي «زهر الربى» هو كتاب الفه على سنن النسائي (٥) وليس على مختصر المنذري .

وكذلك فإن مما يؤيد هذا الاتجاه أن المنذري لم يصرح بهذه التسمية في المقدمة ولا لوح بها ، وكذلك لم يشر ابن القيم إلى هذه التسمية مع العلم أنه صرح بأن كتابه مبني على كتاب المنذري الاستاذان أحمد شاكر وحامد الفقي إلى هذه التسمية .

ومن نظرنا في الكتاب نجد أنه اختصر كتاب السنن على ما رتبته مصنفه من الكتب والأبواب أي لم يرتب الأحاديث ترتيباً جديداً كما فعل في كتاب مختصر مسلم الذي قال في مقدمته (ورتبته ترتيباً يسرع بالطالب إلى وجود مطالبه في مظنته) (٦) .

(١) « كشف الظنون » ١٠٠٤/٢ (٢) « مفتاح السنة » ص ٨٦

(٣) « تاريخ التراث » ص ٣٨٧ (٤) « تاريخ الادب العربي » ١٨٨/٣

(٥) انظر « تاريخ التراث » ٤٢٤/١ و « تاريخ الادب العربي » ١٩٧/٣

(٦) « مختصر صحيح مسلم » ٥/١

وذكر عقيب كل حديث من وافق أبا داود من الأئمة الخمسة على تخريجه بلفظه أو نحوه .

ويلاحظ أنه حذف الأسانيد وكثيراً من تعليقات أبي داود وقد يثبت بعضها كما فعل في تعليقه على بئر بضاعة (١) .

والحق أن كتاب المنذري له وجهان وجه يلحقه بالمختصرات ووجه يلحقه بالشروح فهو مختصر وشرح بآن .

قال ابن القيم في وصفه :

(وكان الإمام العلامة الحافظ زكي الدين المنذري قد أحسن في اختصاره وتهذيبه وعزوه أحاديثه وإيضاح علله وتقريبه فأحسن حتى لم يكذب يدع للاحسان موضعاً وسبق حتى جاء من خلفه له تبعاً (٢) . وقال صاحب « عون المعبود » (٣) :

(اختصر الامام المنذري كتاب السنن من رواية اللؤلؤي فأحسن في اختصاره وذكر عقيب كل حديث من وافق أبا داود من الأئمة الخمسة البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه على تخريجه . ثم بين ضعف الحديث وعلته إن كان الحديث ضعيفاً أو معلولاً ، وإن كان الحديث مما اتفق عليه الشيخان أو أحدهما أو أهل السنن الثلاثة (٤) أو واحد منهم وليس فيه ضعف فيقتصر على قوله أخرجه فلان وفلان . وهذا تصحيح من المنذري رحمه الله لذلك الحديث ، وإن كان الحديث مما تفرد به أبو داود وليس فيه ضعف فيسكت عنه المنذري ، وسكوته أيضاً تصحيح منه لذلك الحديث وأقل أحواله أن يكون حسناً عنده) .

وقد طبع هذا الكتاب - على ما يذكر بروكلمان (٥) في حيدر آباد عام ١٣٤٢ هـ وطبع في دهلي عام ١٨٩١ م .

وطبع في القاهرة كما ذكرنا قبل في مطبعة أنصار السنة المحمدية منشوراً مع كتابي الخطابى وابن القيم وصدر في ثمانية أجزاء كتب على الثلاثة الأولى أنها بتحقيق أحمد شاكر وحامد الفقى وكتب على الخمسة الباقية أنها بتحقيق حامد الفقى ، وهي طبعة جيدة مشكولة مرقمة الأحاديث (٦) .

٢ - مختصر محمد بن الحسن بن علي البلخي

وقد اختصره أيضاً محمد بن الحسن بن علي البلخي من رجال القرن السابع (٧) .

- (١) « مختصر المنذري » ٧٤/١ (٢) « تهذيب ابن القيم » ٩/١
 (٣) « عون المعبود » ٥٤٥/٤ (٤) « أى النسائي والترمذي وابن ماجه »
 (٥) « تاريخ الأدب » ١٨٨/٣
 (٦) أنظر حديثنا عن هذه الطبعة عند كلامنا على معالم السنن للخطابى .
 (٧) « تاريخ التراث » لسزكين ص ٣٨٧

٣ - تهذيب ابن القيم :

وابن القيم هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي المتوفى سنة ٥٧٥١ .
وتهذيبه أشبه بالحاوية منه بالتهذيب ، فهو قد يسكت عن أحاديث عديدة .

ثم تراه يفصل القول في شرح حديث وبيان فقهه وقد يفصل تفصيلاً لا تراه في المطولات . وقد ذكر في مقدمته خطته فقال : (فهذبتة نحو ما هذب هو به الأصل وزدت عليه من الكلام على علل سكت عنها أو لم يكملها والتعرض إلى تصحيح أحاديث لم يصححها والكلام على متون مشككة لم يفتح مُغْلَقَهَا وزيادة أحاديث صالحة في الباب لم يشر إليها وبسطت الكلام على مواضع قليلة لعل الناظر المجتهد لا يجدها في كتاب سواه) (١) وقد طبع في دهلي (٢) سنة ١٨٩١ م ، كما طبع في الطبعة التي أشرت إليها قبل قليل وهي طبعة أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي .

دراسات حديثة (٣)

لن أستطيع الاستقصاء في مجال الدراسات وسأقتصر على ذكر أسماء بعض هذه الدراسات :

- ١ - جمع زكريا الساجي المتوفى (٤) سنة ٣٠٧ للسنن ما يوافق معانيها من آيات القرآن الكريم (٥) .
- ٢ - ألف أبو علي حسين بن محمد بن أحمد الجياني المتوفى سنة ٤٩٨ كتاباً بعنوان « تسمية شيوخ أبي داود » (٢) .
- ٣ - وشرح سراج الدين عمر بن علي بن الملقن الشافعي المتوفى سنة ٨٠٤ زوائد السنن على الصحيحين وتقع في مجلدين (٦) .



خاتمة

فهدا جهداً متواضع بذلته في دراسة هذا الكتاب العظيم من كتب سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن أحسنت فبفضل الله وتوفيقه وكرمه وإن أخطأت فهذا شأن البشر (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا) وحسبي أنني كنت جاداً في هذه الدراسة التي كانت على زحمة المشاغل وضيق الوقت ، ولو لم يكن فيها إلا أنها أطلعت القراء الكرام على صفحة مشرقة وضاءة

(١) « تهذيب ابن القيم » ١-٩/١ (٢) « تاريخ التراث » لسزكين ص ٣٨٨

(٣) أي عن السنن ، أما الدراسات عن أبي داود فليس هذا مجالها ويحسن أن نذكر أن الجلودي ألف كتاباً خاصاً في أخبار أبي داود

(٤) انظر ترجمته في « تذكرة الحفاظ » ٧٠٩/٢

(٥) « تاريخ الادب العربي » لبروكلمان ١٨٦/٣

(٦) « كشف الظنون » ١٠٠٤/٢

من تاريخ رجل من رجالنا ، وذكرتهم بقيمة كتاب «السنن» ، لو لم يكن فيها إلا هذا فقط لكان فيها خير إن شاء الله . جعل الله أعمالنا خالصة لوجهه ، ووفقنا للعمل بما نعلم ، وأعادنا من الفتن التي كقطع الليل المظلم تصدُّ الناس عن سبيل الله ولا سيما في زماننا هذا الذي تكالبت فيه قوى الشر والبغي على بلاد المسلمين وتداعت أمم الكفر إليهم تداعي الأكلة إلى قصعتها ، وجعلنا ممن يحيون على شريعة الاسلام ويموتون في سبيل الذود عنها لا تنحرف بهم السبل ولا تفويهم المخاوف ولا المطامع ، وممن يكونون واعين متيقظين لما يحاك للاسلام وأهله وبلاده من كيد ماكر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

(رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ) (رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا) .

وصلى الله على سيدنا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين .

محمد بن لطفى بن عبد اللطيف بن ياسين الصباغ



- ١- الاصابة في تمييز الصحابة لاحمد بن علي . ابن حجر مطبعة مصطفى محمد بمصر سنة ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م
 - ٢- الاعلام لغير الدين الزركلي مطبعة كوستانتيسو ماس بمصر سنة ١٣٧٣ هـ - ١٣٧٨ م
 - ٣- امراء البيان لمحمد كرد علي . مطابع دار الكتب ببيروت ط ٣ سنة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م
 - ٤- ايضاح المكتون في الذيل على كشف الظنون طبعة الاوفست طهران سنة ١٣٨٧ هـ
 - ٥- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث مطبعة محمد علي صبيح بمصر ط ٣ سنة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م
 - ٦- الباعث على الغلاص من حوادث القصاص لعبد الرحيم العراقي تحقيق محمد الصباغ نشر في العدد الرابع من مجلة أضواء الشريعة بالرياض سنة ١٣٩٣ هـ
 - ٧- بحوث في تاريخ السنة المشرفة لآكرم ضياء العمري مطبعة الارشاد ببغداد سنة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م
 - ٨- البداية والنهاية لاسماعيل بن عمر ابن كثير مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٥١ هـ - ١٣٥٨ م
 - ٩- تاج العروس في شرح القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي المطبعة الخيرية بمصر سنة ١٣٠٦
 - ١٠- تاريخ الادب العربي لبروكلمان ترجمة د . عبد الحليم نجاردار المعارف بمصر سنة ١٩٥٩ م
 - ١١- تاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان دار الهلال بمصر سنة ١٩٥٧
 - ١٢- تاريخ بغداد لاحمد بن علي الخطيب البغدادي مطبعة السعادة بمصر سنة ١٩٣١
 - ١٣- تاريخ الخلفاء لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي مطبعة الفجالة الجديدة سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م
 - ١٤- تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين ترجمة فهمي أبو الفضل المطبعة الثقافية بمصر سنة ١٩٧١
 - ١٥- تاريخ الطبري لمحمد بن جرير تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم دار المعارف بمصر
 - ١٦- تهذيب الخواص من آكاذيب القصاص لعبد الرحمن أبي بكر السيوطي تحقيق محمد الصباغ المكتب الاسلامي بدمشق سنة ١٣٩٢
- سنة ١٩٧٢ م
- ١٧- تحفة الاحوذى لمحمد بن عبد الرحمن المباركفوري طبع الهند سنة ١٣٤٣
 - ١٨- تحفة الاشراف ليوسف بن عبد الرحمن المزي تحقيق عبد الصمد شرف الدين طبع ببهاي الهند سنة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م
 - ١٩- تدريب الراوي لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي نشر المكتبة العلمية بالمدينة سنة ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م
 - ٢٠- تذكرة الحفاظ لمحمد بن أحمد الذهبي طبع حيدر آباد الهند سنة ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م
 - ٢١- ترتيب المدارك للقاضي عياض
 - ٢٢- التقريب مطبوع اعلى تدريب الراوي نشر المكتبة العلمية بالمدينة سنة ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م
 - ٢٣- التقييد والايضاح لما اطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح للحافظ العراقي تحقيق راغب الطباخ المطبعة العلمية بحلب سنة ١٣٥٠ - ١٩٣١
 - ٢٤- تهذيب ابن عساكر لعبد القادر بدران طبع دمشق
 - ٢٥- تهذيب الاسماء واللغات ليحيى بن شرق النووي المطبعة المنيرية بمصر
 - ٢٦- تهذيب التهذيب لاحمد بن علي بن حجر طبع حيدر آباد الهند سنة ١٣٢٥
 - ٢٧- توجيه النظر لطاهر بن صالح الجزائري طبع مصر وأعيد تصويره بالاوفست في بيروت

جامع الاصول لمبارك بن محمد بن الاثير مطبعة السنة المحمدية بمصر سنة ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م	٢٦
الجرح والتمديد لابن ابي حاتم طبع حيدر اباد الهند سنة ١٣٧١ هـ	٢٧
حجة الله البالغة للدهلوي	
الحديث النبوي لمحمد بن لطف الصباغ المكتب الاسلامي بيروت سنة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م	٢٨
الخلاصة لاحمد بن عبد الله الخرزجي المطبعة الخيرية بمصر سنة ١٣٢٢ هـ	٢٩
الدرر الكامنة لاحمد بن علي بن حجر مطبعة المدني بمصر سنة ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م	٣٠
رسالة ابي داود تحقيق محمد الصباغ طبع دار العربية ببيروت سنة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م	٣١
الرسالة المستترفة لمحمد بن جعفر الكتاني دار الفكر بدمشق سنة ١٣٨٣ هـ	٣٢
سنن ابن ماجه لمحمد بن يزيد ابن ماجه تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي دار احياء الكتب العربية سنة ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م	٣٣
سنن ابي داود لسليمان بن الاشعث تحقيق محيي الدين عبدالحميد مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م	٣٤
سنن الترمذي لمحمد بن عيسى الترمذي المطبوع في اعلى تحفة الاحوذى طبع الهند سنة ١٣٤٣ هـ	٣٥
سنن الدارمي لعبد الله بن عبد الرحمن تحقيق محمد احمددهمان مطبعة الاعتدال بدمشق سنة ١٣٤٩ هـ	٣٦
سنن النسائي لاحمد بن شعيب المطبعة المصرية بالازهر بمصر	٣٧
سير اعلام النبلاء	٣٨
شذرات الذهب لعبد العلي بن احمد بن العماد مكتبة القدسي بمصر سنة ١٣٥٠ هـ	٣٩
شروط الائمة الخمسة لمحمد بن موسى العازمي مكتبة القدسي بمصر سنة ١٣٥٧ هـ	٤٠
شروط الائمة الستة لمحمد بن طاهر المقدسي مكتبة القدسي بمصر سنة ١٣٥٧ هـ	٤١
صحيح ابن خزيمة لمحمد بن اسحاق تحقيق د محمد مصطفى الأعظمي مطابع دار القلم سنة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م	٤٢
صحيح البخاري لمحمد بن اسماعيل مطبعة الفجالة الجديدة سنة ١٣٧٦ هـ	٤٣
صحيح مسلم لمسلم بن الحجاج طبعه محمد علي صبيح	٤٤
الضوء اللامع لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي مطبعة القدسي بمصر سنة ١٣٥٢ هـ	٤٥
طبقات الحنابلة لمحمد بن ابي يعلى تحقيق محمد حامد الفتحي مطبعة السنة المحمدية	٤٦
طبقات الشافعية للسبكي تحقيق العلوي والطنامي مطبعة عيسى البابي بمصر سنة ١٣٨٣ هـ	٤٧
علوم الحديث لثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح تحقيق المترجم مطبعة الاصيل حلب سنة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م	٤٨
عون المعبود للمعتمد بن ابي طاهر طبعه في الهند سنة ١٣٤٣ هـ	٤٩
فتح المغيب لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي مطبعة الماصمة بمصر سنة ١٣٨٨ هـ	٥٠
فتح الملك المعبود تكملة المهمل العذب المورود لامين محمد ود خطاب السبكي مطبعة الاعتصام بالقاهرة سنة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م	
فهرست ابن خير لابي بكر محمد بن خير لمكتبات المثني والحاجي والمكتب التجاري سنة ١٩٦٣ م	٥١
فهرس مخطوطات الظاهريه لمحمد ناصر الدين الاباني طبع دمشق	
القاموس المحيط لمحمد بن يعقوب الفيروز ابادي مطبعة دارالمامون بمصر سنة ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م	٥٢
قواعد التحديث لجمال الدين بن محمد القاسمي مطبعة ابن زيدون دمشق سنة ١٣٥٣ هـ - ١٩٣٥ م	٥٣
كشف الظنون لمصطفى بن عبد الله حاجي خليفة طهران سنة ١٣٨٧ هـ	٥٤
الكنى والاسماء للدولابي طبع حيدر اباد سنة ١٣٢٢ هـ	٥٥

لسان الميزان لاحمد بن على بن حجر طبع حيدر آباد الهند سنة ١٣٢٥	٥٦
مختصر سنن أبي داود لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري مطبعة السنة المحمدية بمصر سنة ١٣٦٦ هـ	٥٧
مختصر صحيح مسلم لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري تحقيق الالباني طبع وزارة الاوقاف الكويتية .	٥٨
المستدرک لمحمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري طبع حيدر آباد الهند سنة ١٣٣٣ هـ	٥٩
المسند لاحمد بن حنبل المطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣١٣	٦٠
معالم السنن للخطابي تحقيق احمد شاکر وحامد الفقي مطبعة السنة المحمدية بمصر سنة ١٣٦٦ هـ	٦١
معجم الادباء لياقوت الحمدي مطبعة دار المأمون مصر	٦٢
معجم البلدان لياقوت الحموي دار صادر ودار بيروت سنة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م	٦٣
معجم المطبوعات العربية والمصرية ليوسف البيان سركيس مطبعة سركيس سنة ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م	٦٤
المعجم المفهرس لالفاظ الحديث لمجموعة من المستشرقين طبع مكتبة بريل في ليدن	٦٥
المعجم المفهرس لالفاظ القرآن لمحمد فؤاد عبد الباقي مطابع الشعب بمصر سنة ١٣٧٨ هـ	٦٦
مفتاح السنة لمحمد عبد العزيز التولي مطبعة الاستقامة بالتاهرة	٦٧
مفتاح المنهل العذب المورود لمصطفى على البيومي .	
المنتظم لعبد الرحمن بن على ابن الجوزي مطبعة دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد سنة ١٣٥٨	٦٨
المنهج الاحمد في تراجم اصحاب الامام احمد لعبد الرحمن بن محمد العلمي تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة المدني بالتاهرة سنة ١٣٩٣ هـ - ١٩٦٣ م	٦٩
المنهل العذب المورود . لمحمود خطاب السبكي مطبعة الاستقامة بمصر سنة ١٣٥١ هـ	٧٠
موارد الطمان الي زوائد ابن حبان لعلي بن أبي بكر الهيثمي بتحقيق محمد عبد الرزاق حمزة المطبعة السلفية بمصر .	٧١
ميزان الاعتدال لمحمد بن احمد الذهبي تحقيق البجاوي دار احياء الكتب العربية بمصر .	٧٢
هدية المارقين لاسماعيل بن محمد البغدادي طهران سنة ١٣٨٧ هـ	٧٣

